الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية الآداب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Lettres et des Langues

جامعة البويرة

قسم اللغة والأدب العربي.

تخصص: لسانيات تطبيقية.

الخلاف النّحوي بين علماء المدرسة الواحدة

_ المدرسة البصرية أنموذجا_

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر .

إعداد الطالبين:

_ كريم شرقي.

_ علاء الدين عبدوني.

إشراف الدكتور:

_ د/عيسى شاغة.

لجنة المناقشة:

1- أ/ عبد الرحمان عيساوي.....رئيسا.

2- / عيسى شاغة.....مشرفا ومقررا.

3- أ/ عمر بورنان.....عضوا مناقشا.

السنة الجامعية: 2020/ 2021 .

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر وتـقديـر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ومن اهتدى بهديه واستن بسنّته إلى يوم الدّين.

نحمد الله سبحانه وتعالى على فضله علينا حمد الشاكرين وشكر العارفين الذي وفقنا بإذنه للقيام بعملنا هذا.

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى أولئك الأخيار الذين قدّموا لنا يد المساعدة خلال هذه الفترة ونخص بالذكر في مقدّمته الأستاذ الفاضل المشرف "عيسى شاغة" الذي لم يبخل علينا بالمساعدة، فقد تتبع هذا العمل منذ بدايته وأبدى ملاحظاته القيمة التي قوّمت فصوله بالتوجيه والإرشاد فجزاه الله الله خير الجزاء ودام منبرا للعلم ورمزا للأخلاق.

وأخيرا ما من عمل إلا تعتريه ثغرة وتنفذه تفرة وإنا لنرجوا أن نكون قد حقّقنا الغاية وأصبنا الهدف والله عز وجل يسدد خطانا ويهدي سبيلنا.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل إلى عائلة العظيمة، وإلى الوالدين الكريمين خاصة.

إلى إخوتي الأربعة.

إلى أصدقائي جميعهم، وأصدقاء المسار الدراسي الجامعي خاصة.

إلى من يهتم ويدعم ويرجو الخير للغة العربية المجيدة.

ـ علاء الدين ـ

إهداء

إلى الذين قرن الله طاعته بطاعتهما، والدي ووالدتي

حفظهما الله وأطال في عمرهما،

إلى أخي وإخوتي.

إلى أعزّ النّاس، تلك التي رافقتني وساعدتني، ويسرت لي الصعاب _ صارة_ لها منّي حبي وامتناني

وجمعني الله بها

بالخير والمودة.

إلى اللغة العربية المجيدة، أعظم لغة وأرقاها.

إليكم أهدي هذا البحث المتواضع.

_ كريم _

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على الرسول الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

علم النّحو من العلوم التي اهتم بها العرب منذ القرن الأول للهجرة، ومع بداية تطور النّحو في القرن الثاني ظهرت الخلافات النحوية بين المدارس النحوية (البصرة و الكوفة) ولكن ذلك لم يبق حبيس المدرستين بل تعداه ليشمل الخلاف حتى داخل المدرسة الواحدة، وقد كان للخلاف النحوي الفضل الكبير؛ إذ يعتبر حافزا لازدهار النّجو وللاهتمام باللغة العربية. وقد عالجنا في بحثنا هذا ظاهرة الخلاف داخل المدرسة الواحدة وهو موضوع له أهمية في الدرس النحوي فحاولنا رصده والوقوف عند بعض مسائله وقضاياه، وتجدر الإشارة إلى أنّ الخلافات النحوية قد لامست حتى المحيط التعليمي، فنجدها في المدارس ومراكز التعليم، فوجب الوقوف عندها وضع الحد لها لتوحيد تعليم النحو، وذلك بالاتفاق لا بالخلاف. وقد جاء موضوع مذكرتنا في هذا الصدد تحت عنوان: **الخلاف النحوي بين علماء المدرسة الواحدة _المدرسة البصرية أنموذجا_.**

إنّ من الأسباب الدّافعة لاختيارنا الموضوع هو أنّنا هممنا على أستاذنا الفاضل **الدكتور عيسى شاغة** بطرح بعض العناوين لتكون موضوعا لمذكرتنا لنيل شهادة الماستر، وبعد أخذ ورد حولها تكرم علينا باقتراح الموضوع المذكور أعلاه. فوجدنا له حلاوة في أنفسنا ورأينا أنا قادرين على تقديم عمل نرجوا من الله أن يجعله يلقى القبول.

ولمّا كان هذا الموضوع ذو أهمية لاحظنا غيابه في وسط البحث العلمي، فكان هذا سببا لجمعنا هذه الخلافات والوقوف عندها. ومن الأسباب كذلك كثرة الخلافات النحوية التي مست مسائل النحو.

ولمعالجة هذ الموضوع طرحنا له الاشكالات الآتية: . **ماهي أبرز الخلافات النحوية التي ظهرت في هذه المدرسة؟ وكيف كانت طبيعتها؟ وكيف كانت بين العلماء؟ وماهي أنواعها وأقسامها؟**

وقد قسّمنا البحث بعد المقدمة إلى مدخل وفصلين.

الفصل الأول: فتحت عنوان معالجة المفاهيم، وينقسم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: وقد تناولنا فيه الخلاف بتعريفه لغة واصطلاحا والفرق بين الخلاف و الاختلاف، ثم استخرجنا أسباب الخلاف، وخرجنا في الأخير بتعريف الخلاف النحوي.

المبحث الثاني: خصصناه بتعريف المدرسة لغة واصطلاحا ثم استنبطنا مفهوم المدرسة النحوية.

المبحث الثالث: تحدثنا فيه عن المدرسة النحوية البصرية فاستفتحناه بمدينة البصرة موقعها وتاريخها، ثم بينا أنّ النحو بصري لنفصل بعدها في منهج مدرسة البصرة النحوية، ثم ختمناه بسرد لأعلام المدرسة.

وأما الفصل الثاني: عنونّاه ب: الخلاف النحوي في مدرسة البصرة، وقسمناه إلى مبحثين وهو الجزء التطبيقي من البحث، وقسمناه إلى مبحثين:

المبحث الأول: وفيه استخرجنا الخلافات النحوية المتعلقة بالاسم، وقد جمعنا فيها واحد وثلاثين خلافا.

المبحث الثاني: وفيه جمعنا الخلافات النّحوية المتعلقة بالفعل والحرف معا، وذلك لقلة الخلافات في الفعل والحرف مقارنة لما جمعناه في الاسم.

. وقد ألحقنا الفصلين خاتمة عرضنا فيها أهم النتائج، ودون أن ننسى قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها، والفهرس.وقد أقمنا عملنا هذا على الجمع والدراسة، معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي.

ثم إن من الأمور اللافتة للانتباه والمشجعة على العمل وفرة المصادر والمراجع في هذا الباب نتيجة ما خلفه الأولون وأعقبهم عليهم المتأخرون مثل؛ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين وأسرار العربية لكاتبيهما أبي البركات الأنباري ، وكتاب من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش لأحمد إبراهيم أحمد وغيرها ، التي جعلناها مصادر ومراجع لبحثنا.

وفي إطار بحثنا هذا صادفتنا بعض الصعوبات بطبيعة الحال، ونذكر بعضعها:

موضوعنا مجاله مفتوح وهو جمع الخلافات من كتب النحو المختلفة والمتفرقة، فلم نعتمد فيه على كتاب بعينه بل اضطررنا للتفتيش بين ثنايا وبطون الكتب.

الخلافات مست مختلف المدارس فاحتجنا لغربلة الخلافات التي ظهرت في مدرسة البصرة والاشارة إليها.

ويجدر الإشارة إلى الوضع الذي صادف إنجاز مذكرتنا وهو وباء كورونا _رفعه الله علينا_ الذي حال بينا وبين المكتبات، حيث أوصدت هذه الأخيرة بسبب الوباء.

و في الأخير؛ أسأله تعالى أن يبارك عملنا هذا وكتب لنا فيه الإخلاص له ثم القبول.

مدخل

إنّ علم النّحو فن شريف في اللغة، خاض الأولون والآخرون وضعا وجمعا وحصرا وتقعيدا، وكتابة نظما ونثرا، وتبسيطا، فالنّحو إنّما وضع لتجنب اللّحن أي الخطأ والغلط في الكلام العربي الفصيح و" يُرجع أغلب الباحثين تاريخه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقد روى بعض الرّواة أنّه يسمع رجلا يلحن في كلامه فقال: (أرشدوا أخاكم فإنّه قد ضل)"[1] وتوالى بعده الخلفاء في الحرص على اللغة " كقول عمر رضي الله عنه: تعلّموا اللّحن والفرائض، فهو بتسكين الحاء وهو الخطأ في الكلام."[2]، وكلّما مضى الزمن نحو المتأخرين تفشى اللحن وزاد، وكلّما رجعنا إلى السلف نقص اللحن أي " كلما تقدمنا منحدرين مع الزّمن اتسع شيوعه على الألسنة، وخاصة بعد تعرّض الشعوب المغلوبة".[3]

واختلف العلماء في واضع علم النّحو بين عمر وعلي رضي الله عنهما وزياد بن أبيه، أو ابنه عبد الله... وغيرهم، والمشهور عند علماء النحو هو أبو الأسود الدؤلي (ت 69 هـ) بأمر من عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، يقول شوقي ضيف: " واختلف النّاس في أول من رسم النّحو فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي".[4] ثم أنّهم اختلفوا فمنهم من يرى أنّه من صنعه أي أبا الأسود انفرد به فكرا وتجسيدا ومنهم من يرى أنّه من فكر علي رضي الله عنه آمرا أبا

[1] شوقي ضيف، المدارس النّحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، د ت، ص 11.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط3، 1419هـ-1999م، ج12، ص 256.

[3] شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص 11.

[4] المرجع نفسه، ص 13.

الأسود، وكذلك اختلفت الروايات في سبب وضع العلم، وإن اتفقت أغلبها أنّ أبا الأسود هو الواضع الأول للنحو" غير أنّها تعود وتضطرب في السبب الذي جعله يرسمه". [1]

1- سبب وضع علم النّحو.

جاءت الروايات في باب النحو ووضعه إلى أنّ عليّا رضي الله عنه هو أول من كان سبّاقا في هذا العلم ويرجع إليه، وفي هذا الإطار روى أبو الأسود الدؤلي فقال: " دخلت على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، فوجدت في يده رقعة فقلت: ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال: إنّي تأملت كلام فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء – يعني الأعاجم – فأردت أن أضع لهم شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إليّ الرقعة ، وفيها مكتوب: (الكلام كلّه اسم، فعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أُنبِئَ به، والحرف ما جاء لمعنى) وقال لي :(أُنْحُ هذا النّحو، وأضِف إليه ما وقع إليك. واعلم يا أبا الأسود أنّ الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، واسم لا ظاهر ولا مضمر، وإنّما يتفاضل النّاس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر) وأرا بذلك الاسم المبهم. قال أبو الأسود: فكان ما وقع إليّ: < إنَّ > وأخواتها ما خلا < لكنّ> فلمّا عرضتها على عليٍّ رضي الله عنه، قال لي: وأين لكنّ؟ فقال: ما حسبتها منها فقال: هي منها فَأَلْحِقهَا، ثم قال: ما أحسن هذا النّحو الّذي نحوت! فلذلك سمي النّحو نحوا".[2]

[1] شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص 14.

[2] الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998م، ص 14-15.

2- تعريف النّحو:

من بين التعريفات التي حدّدت مفهوم النّحو لغويا نجد: في معجم أساس البلاغة: "نحوت نحوه وعنده نحو من مئة رجل وإنّكم لتنظرون في نُحُوّ كثيرة، وفلان نحوي من النّحاة وانتحاه قصده ".[1]

وجاء في معجم الوسيط: " النحو: القصد. يُقَالُ نحوت نحوه: قصدت قصده و – الطريق. و –الجهة. و– المثل. و– المقدار. و–النوع. (ج) أنحاءٌ، نحوٌّ. و– عِلْمٌ يُعرف به أحوال أواخر الكلام إعرابا وبناءً ".[2]

مما سبق اتضح لنا أنّ مصطلح النّحو في معناه اللغوي يحمل معنى القصد أي الطريقة الصحيحة والسليمة والمستقيمة في الكلام والإلمام بقواعده بهدف تجنب الوقوع في الخطأ، وقد جاء في القرآن الكريم كلمة قصد في أكثر من موضع منها قوله تعالى: {وَعَلَى اللَّهِ قَصدَ السَّبِيْلِ وَمِنْهَا جَائِزٍ} [سورة النّحل– الآية 09]. " أي على الله تبيين الطريق المستقيم والدّعاء إليه بالحجج والبراهين الواضحة ومنها جائر أي منها طريق غير قاصد ".[3]

فالنحو طريق مستقيم يبين به القاصد في اللغة من الجائر عليها، وهو كذلك بالحجج والبراهين من كلام العرب الفصيح، ونجد كذلك أنّ معاني النّحو من خلال التعريفات إضافة إلى القصد أربعة معان: فالأول: المثل فتقول: انظم نحو هذا البيت أي مثله، والثاني: الجهة فتقول:

---

[1] الزمخشري، أساس البلاغة، المطبعة الوهبية، ط1، 1299هـ –1833م، ج2، ص 283، مادة (نحو).

[2] معجم اللغة العربية، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 1425هـ – 2004م، ص 908، مادة (نحا).

[3] ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص 179، مادة (قصد).

نحوت ناحية الشمال أي اتجهت جهة الشمال، والثالث: المقدار فتقول: زِنْ لي نحو رِطلٍ، أي مقدار رِطلٍ، والرابع: النوع أو القسم فتقول: هذا على نحوين أي قسمين أو نوعين. وفي هذا الباب نظم أبو جعفر أحمد بن نصر الداوودي التلمساني (ت 402هـ) بيتا يجمع فيه سبع معان لغوية للنحو فقال:

" للنحو سبع معانٍ قد أتت لغة جمعتها ضِمْنَ بيتٍ مُفْرَدٍ كَمُلَا

قصدٌ ومثلٌ ومقدارٌ وناحيةٌ نوعٌ وبعضٌ وحرفٌ فاحفَظِ المثلَا".[1]

2-2 المفهوم الاصطلاحي للنحو:

يقول ابن جني (ت 392 هـ) معرّفا النّحو: " هو انتحاء سميت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، كالجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية في الفصاحة، فينطق بها و إن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدًا، ثم خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم..."[2]

[1] الخُضَري، حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، لبنان، ط1، 1424هـ - 2003م ج1، ص 15.

[2] ابن جني، الخصائص، دار الكتب المصرية، مصر، 1371هـ - 1952م ج1، ص 34.

ويعرّفه الجرجاني بقوله: " هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها، وقيل: النّحو: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول يُعرف صحة الكلام وفساده ".[1]

وقد ورد في التعريف الأول لابن جني بعض مباحث علم النّحو كالإعراب " وهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ".[2] والتثنية والجمع...، وأورد كذلك هدفين للنحو متعلقين بذات المتكلمين، فالأول إدراك الفصاحة لمن لا يحسن العربية من أهل العجم فينطق بها سليمة، والثاني خاص بأهل العربية الذين شذّ لسانهم عنها، فبمعرفة النّحو يرجعون إلى الصواب، فيكون حجّة عليهم في إدراك السليم من السقيم.

3- أهمية علم النّحو:

إنّ أهمية علم النّحو يمكننا تحديدها على شقين؛ أحدهما: فهم كتاب الله وسنة نبيّه فهما صحيحا، فبه تتضح المعاني وتبين الأحكام وكذلك نرى أنّ أوّل ما جاء في النّحو من أخبار بدأُ أبي الأسود الدؤلي بنقط الإعراب في المصحف لتجنب اللّحن فيه حيث أنّ الرّواية ترجع إلى أنّ أبا الأسود ابتدع طريقة نقط إعراب المصحف، وذلك بحث من الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ونجح في ذلك بمساعدة من كاتب فطن نبيه كان يراقب حركة شفتي أبي الأسود وهو يقرأ القرآن الكريم، فيضع النّقاط على الحروف للدلالة على حركاتها الإعرابية كما أرشده لذلك أبو الأسود بقوله: " إذا رأيتني فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه، وإذا

[1] الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الفضيلة، 2010،(مخطوطة)، ص 259 – 260.
[2] ابن جني، الخصائص، ص 34.

ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف؛ فإن أتبعت شيئا من ذلك غَنّة فاجعل النقطة نقطتين".[1] وبهذا أصبح من السهل عليهم قراءة المصحف من غير خطأ إعرابي.

والأهمية الثانية إقامة اللسان على اللسان العربي الذي نزل به كلام الله عزّ وجل فيتوقى من الوقوع في الزلل، فيحدث به فائدة حفظ اللغة واتباع سمت كلام العرب، فلو فرضنا عدم وجود النّحو وأخذ النّاس في العربية لكثرت اللغة واختلفت وتوالدت عنها لغات كثيرة لكثرة اختلاف المتكلّمين فتضيع لغة العرب القديمة ويصعب فهمها أوحتى ينعدم، فنقول أنّ النحو يحفظ اللسان من الوقوع في اللّحن بأمرين كما قال ابن جني: " ليحلق من ليس من أهل اللغة العربية في الفصاحة، فينطق بها وأن يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها "[2] فيتعلم العجمي ويصحح العربي لغته.

[1] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة، مصر ومطبعتها، د ط، القاهرة، د ت ص 10- 11.

[2] ابن جني، الخصائص، ص 34.

الفصل الأول: معالجة المفاهيم والمصطلحات.

المبحث الأول: مفهوم الخلاف.

المبحث الثاني: مفهوم المدرسة النّحوية.

المبحث الثالث: المدرسة النحوية البصرية.

المبحث الأول: مفهوم الخلاف.

1_ المفهوم اللغوي للخلاف.

لقد وردت كلمة الخلاف في عدّة معاجم لغوية عربية منها ما جاء في لسان العرب: " الخلاف المضادة، وفي الحديث لما أسلم سعيد بن زيد قال له بعض أهله: إني لأحسبك خالفة بني عدي أي كثير الخلاف لهم... والاخلاف في النخلة إذا لم تحمل سنة... وفرس ذو شكال من خلاف إذا كان في يده اليمنى ورجله اليسرى بياض."[1]

وجاء في المنجِد لصاحبه لويس معلوف بتعريفه لمفردة الخلاف: " خالف، خلافا ومخالفة ضد وافقه، تخالفوا واختلفوا ضد توافقوا واتفقوا."[2]

أمّا في معجم الوسيط فقد جاء:" خالف، مخالفة، وخلافا: تخلّف وفي الحديث: < فخالف عنّا عليّ والزبير> و– إلى الشيء: أتاه من خلفه. و– عن الأمر: خرج. وفي التنزيل العزيز: ﴿ فَلْيَحْذَرْ الّذِيْنَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيْبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيْم﴾. ويقال: خَالَفَهُ إلى الأمر: قصده بعد ما نهاه عنه وفي التنزيل العزيز: ﴿ وَمَا أُرِيْدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُم عَنْهُ﴾. و– الشيء: ضادَّ ويقال: خالف بين الشيئين."[3]

[1] ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص 190– 192.

[2] لويس معلوف، المنجد في اللغة والادب والعلوم، المطبعة الكاثولكية، بيروت، ط19، 1956، ص 193.

[3] مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004، ص 251.

من خلال التعريفات السابقة حصرت المعاني اللغوية لكلمة الخلاف في التضاد وعدم الموافقة والخروج.

2_ المفهوم الاصطلاحي للخلاف.

أمّا الخلاف في الاصطلاح فلم يخرج عن المعنى اللغوي السابق، إلاّ أنّه خصّص في معنى التضاد والتعارض، حيث جاء في كتاب التعريفات للجرجاني: " الخلاف منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل."[1] و " الخلاف: الذهاب إلى أحد النقيضين من كل واحد من الخصمين."[2]

من خلال التعريفين السابقين يتبين أنّ المعنيين متقاربان لكن الجرجاني أوضح وأبين.

والخلاف أيضا " هو تعصب كل فريق إلى رأي من المسائل ويعادي الآخر إذا خالفة فيه ويحدث ذلك لأنّ الحق لم يكن مطلوبا عند هؤلاء المتعصبة."[3] ومن خلال التعريف يتجسد لنا أنّ الخلاف ناتج عن العصبية والتعصب للرأي وعدم التثبت وتحرّي الحق. وهناك من يفرّق بين الخلاف والاختلاف حيث ورد في كتاب مفردات القرآن للراغب الأصفهاني (ت 502 هـ) " الخلاف أعمّ من الضد لأنّ كل ضدين مختلفان وليس كلّ مختلفان ضدين، ولما كان الاختلاف

[1] الشريف الجرجاني، التعريفات، ص 106.

[2] عبد النبي محمد مصطفى هيبة جعفر، اختلاف النحاة ثماره وآثاره في الدرس النحوي، رسالة ماجستير في اللغة العربية، قسم النحو والصرف واللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، 1430هـ – 1431هـ / 2009–2010م، ص 2.

[3] د. بدور بنت عبد الله المطوع، الخلاف والاختلاف ضبط المراد وتحديد المآل، دراسة تأصيلية نقدية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، مصر، ع 5، ج4، ص 744.

بين الناس في القول قد يقتضي التنازع أُستعير ذلك للمنازعة والمجادلة، قال (فاختلف الأحّزاب – ولايزالون مختلفين– واختلاف السنتكم وألوانكم..."[1]

فالخلاف عند الراغب أكثر من الضد، فهو يرى أنّ كل ضدين مختلفان، ولا يعني أنّ كلّ مختلفين ضدين ومثاله الحمرة والخضرة مختلفان وليسا ضدين، فبهذا اتضح معنى الخلاف أعم من الضد فهو يشمله – أي الضد– ويتعداه إلى المغايرة، أمّا الاختلاف فهو على حسب قوله بين النّاس في القول بمعنى اختلاف الرأي وكل ينتصر برأيه فحمل الاختلاف معنى المنازعة والمجادلة.

وأوضح كذلك الفرق بينهما أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ) رحمة الله في كتابه الكليات من أربعة وجوه فقال: " الاختلاف هو أن يكون الطريق مختلفا والمقصود واحد.

والخلاف: هو أن يكون كلاهما مختلفا.

والخلاف ما يستند إلى دليل.

والخلاف: ما لا يسند إلى دليل والاختلاف من آثار الرحمة... والخلاف من آثار البدعة...

ولو حكم القاضي بالخلاف ورفع لغيره يجوز فسخه، بخلاف الاختلاف، فإن الخلاف هو ما وقع في محل لا يجوز فيه الاجتهاد، وهو ما كان مخالفا في الكتاب والسّنة والإجماع." [2]

---

[1] الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت لبنان، د ت، ص 158.

[2] أبو البقاء الكفوي، الكليات، تح: عدنان درويش – مصطفى المصري، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط2، 1419هـ – 1998م، ص 61–62.

تماشيا مع ما تم ذكره، فإنّ تقسيم أبي البقاء الكفوي للفرق بين مصطلحي الخلاف والاختلاف من أربعة زوايا أو أوجه:

فالأول؛ الاختلاف في الطريق بمعنى أنّ هناك طريقين مختلفين ويوصلان إلى المكان نفسه أو الهدف نفسه عكس الخلاف وهو أن يكون الطريقان مختلفين لا يؤديان الهدف نفسه بمعنى أنّهما مختلفان تماما.

والثاني؛ الاختلاف يحتاج من صاحبه إلى برهنة واستدلال، والخلاف لا يحتاج من صاحبه دليلا.

والثالث؛ الاختلاف بين النّاس يكون رحمة لهم، وهو بذلك يشمل اختلاف الرأي والعلم، والفرع، وينتج عنه ازدهار وتطور، أمّا الخلاف بين الناس يكون بدعة ونقمة عليهم فهو ما يشمل الأصول وينتج عنه انشقاق وافتراق وانحطاط.

والرابع؛ لو حكم القاضي في قضية بالخلاف أي لا يجوز الاجتهاد فيها ورفع القضية لغيره لينظر فيها يجوز فسخ الحكم، عكس لو حكم بالاختلاف أي القضية لا يجوز الاجتهاد فيها.

ومن خلال ما قدّمناه سابقا يمكننا القول أنّ الخلاف النحوي هو ذلك التعارض وعدم التوافق الذي حصل بين النحاة في المسائل والفروع النحوية ومحاولة انتصار كل فريق لرأيه سواء بالدليل أو بعدمه.

3_ ظاهرة الخلاف النحوي وأسبابها.

في بداية الأمر يمكننا القول إنّ موضوع الخلاف النحوي في عمومه موضوع واسع، متفرع الاتجاهات، وذو مسائل كثيرة، إذ لم يكن وليد المدرستين البصرة والكوفة فحسب، أين شهدت له جذورا سابقة، ففي القديم تعدّدت الآراء والتسميات بين النحاة فكان يطلق عليها ما سميّ بالمناظرات أو المجالس والتي كانت تجمع بين العلماء سواءٌ على مستوى المدرستين أو على مستوى المدرسة الواحدة.

إنّ " الرّاصد لبدء الخلاف يجد أنّه قد ظهر أول ما ظهر على شكل اعتراضات أثارها ابن أبي إسحاق على أبيات شعرية لمعاصره الفرزدق، إذ حضر ابن أبي إسحاق والفرزدق معا مجلسا فسأل أحدهما الآخر كيف تنشد هذا البيت:

وَعَيْنَانْ قَالَ اللَّهُ كُونَا فَكَانَتَا فَعُولاَنِ بِالأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الخَمْرُ.

فأنشده الفرزدق – فعولان– فقال له ابن أبي إسحاق: ما كان عليه لو قلت: فعولين. فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبحت ونهض: فلم يعرفوا مراده فقال ابن أبي إسحاق: لو قال <فعولين> لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ولكنه أراد أنهما تفعلان ما تفعل الخمر."[1]

إذن ومنه نستطيع القول أنّ بذرة الخلاف قد نبتت لتصبح ظاهرة ومسألة نحوية ملتصقة بالنّحو العربي مهما طال الزمن أو قصر، حيث اصبح الخلاف شغف البعض فنجد

[1] أحمد إبراهيم سيّد أحمد من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش، دار الطباعة المحمدية، ط1، القاهرة، 1408هـ – 1988م، ص 10.

الخلاف بين الأخفش وسيبويه وخلافا بين الكسائي (ت 189هـ) وسيبويه (ت 180 هـ) والرؤاسي (ت 194 هـ) والخليل (ت 175 هـ) وغيرهم.

ويرجع بداية الخلاف إلى ظهور المذهب الكوفي أين تتلمذ بعض النّحاة فيه على يد البصريين ثم إنّهم انتشروا في الأمصار حيث " كان للبصريين الذين رحلوا إلى الكوفة أثرهم في نشر علوم اللغة كما فعل أبو معاوية شيبان الذي أخذ النّحو عن الخليل و رحل إلى الكوفة."[1] ثمّ إنّهم انفصلوا – الكوفيين– على يد شيخهم الكسائي والفرّاء، وتجلى هذا الخلاف بين النّحويين فيما عظم وصغر من المسائل النحوية.

وباعتبار أنّ النّحويين على غرار البصريين ونحاة الكوفة يعتمدون في الدراسة على " نظرية واحدة وهي نظرية العامل، وأصول واحدة وهي السماع والقياس واستصحاب الحال فإنّ: الاختلاف بينهم لا يرجع إلى اختلاف في طريقة النّظر إلى اللغة ولا إلى خلاف في الأصول التي يقوم عليها النّحو وإنّما يرجع الأمر إلى اختلافهم في تطبيق مقتضيات نظرية العامل وإلى اختلافهم في النّظر إلى أصوله."[2]

فمن ينظر إلى إنجازات بعض النّحاة يشهد أنّ اختلافهم الحقيقي يكمن في نظراتهم الخاصة إلى المسائل الفرعية مترتبة على ضوء تلك النّظرية والأصول.

[1] خديجة الحديثي، المراس النّحوية، دار الأمل، الأردن ط3، 1422هـ – 2001م، ص 115.

[2] علي محمد أحمد الشهري، الخلاف النحوي في المقتصد، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستر في اللغة العربية وآدابها، تخصص النحو والصرف، جامعة أم القرى، مكة، سنة المناقشة 1420 هـ ، ص 02.

إنّ لهذا الخلاف أسباب كثيرة اجمع عليها النّحاة وهي بمثابة مراسيم افتتاح الخلاف بين النحويين قديما وحديثا، حيث يمكن إرجاع أسباب الاختلاف النحوي حسب الدارسين إلى أسباب أولية تحمل طابعا سياسيا اجتماعيا جغرافيا وأخرى حكميا وهي كالتالي:

3_1_ نظرية العامل والمعمول.

هي من ابتكار الخليل بن أحمد الفراهيدي تقدّم تفسيرا للحركات الإعرابية على أواخر الكلم " إلا أنّ نظرية العامل هذه يؤخذ عليها إسرافها في تفسير وجوه كثيرة من الحركات الإعرابية على أواخر الكلم لأسباب عديدة، منها ضعف العامل عن العمل أو عدم إمكان تقديره أو عدم اختصاصه..."[1] وتبعا لهذه الأسباب كانت الاختلافات النحوية بين النّحاة.

3-2 نشأة اللغة العربية:

إنّ من أبرز أسباب الاختلاف النحوي بين العلماء وأهمها هو نشأة اللغة العربية " ولعل من المفيد أن نبين أنّ اللغويين والنحويين الذين جمعوا اللغة في القرن الثاني والثالث لم ينصوا على قبائل بعينها تؤخذ اللغة العربية عنها دون غيرها من القبائل، وقد جاء تحديد القبائل المحتج بها من علماء متأخرين حدّدوا القبائل الفصيحة من غيرها بعد أن اكتمل بناء النحو العربي." [2]

[1] علي محمد أحمد الشهري، الخلاف النحوي في المقتصد، ص 03.
[2] المرجع نفسه، ص 06.

فتحديد لغات القبائل بين فصيح وأفصح وأقل فصاحة، ووضع الحدود وغربلة كلام العرب خلق اختلافا كبيرا بين نصوص العلماء فعندهم من أرجح أنّ بعض لغات القبائل قد تأثرت بلغة العجم.

3-3 اهتمام نحاة الكوفة بالقراءات.

إنّ الطريقة والأسلوب الذي ينتهجه كل اتجاه نحوي في السماع والقياس والتحليل كان من الأسباب التي أوسعت دائرة الخلاف حتى شمل القراءات القرآنية، " فقد وسع الكوفيون من دائرة المسموع، فنظروا في مذاهب العرب المختلة في الأداء، ليؤيدوا ويحتجوا لهذه القراءات التي طعن فيها البصريون ولم يقبلوها."[1] فالكوفيون قبلوا ما جاء به كلام العرب ولو كان بقليل وأقاموا عليه القاعدة النّحوية وهو ما رفضه البصريون الذين بنوا قواعدهم على الشائع والمتواتر.

3-4 التعصب للمذاهب والشيوخ.

يمكن القول إنّ هذا السبب من أكثر الأسباب التي أثارت الخلافات بين العلماء ولونت الخلاف بشيء من الطمع والضغينة والمشاحنات ونجد " من النحاة من تعصب لأساتذته وشيوخه، فيحاول لأجل ذلك أن ينتصر لآرائهم ومذاهبهم بالقبح في مذاهب النّحاة الآخرين لمخالفتهم فيما يذهبون إليه من أراء"[2] ونجد أنّ هذه العصبية كانت ظاهرة وواضحة في المناظرات التي كانت تجري بين بصري وكوفي مثل ما حدث بين المبرد وثعلب وغيرهم.

[1] علي محمد أحمد الشهري، الخلاف النحوي في المقتصد، ص 13.
[2] المرجع نفسه، ص 14.

المبحث الثاني: مفهوم المدرسة النحوية.

1_ المفهوم اللغوي للمدرسة.

جاء في معجم لسان العرب "لابن منظور" في مادة درس " وَدَرَسَ الكتاب يَدرُسُهُ دَرسًا ودراسةَ، من ذلك كأنّه عانده حتى انقاد لِحِفْظِهِ. وقد قُرِئَ بهما: وليقولواَ دَرَسْتَ، لِيَقُولُوا دَارَسْتَ، وقيل: دَرَستَ قرأت كتب أهل الكتاب ودارست: ذاكرتهم، وقُرِئَ دَرَسْت ودُرِسَتْ أي هذه أخبار قد عفت وامّحت... قال ابن عباس:... لكي يقولوا أنك درست أي تعلمت،...وقرئ: ليقولوا دُرِسَتْ أي قُرئت وتُلِيَت، وقُرِئَ دَرَسَتْ أي تقادمت،... ودرستُ الكتاب أدرسُهُ دَرسًا أي ذلّلته بكثرة القراءة حتى خفّ حِفظه عليَّ من ذلك ... قال: الدُّرسَة الرياضة ومنه دَرَست السورة أي حفظتها... والمِدراسُ والمِدرسُ : الموضع الذي يدرس فيه. والمِدرسُ : الكتاب والمِدَارسُ : الذي قرأ الكتب ودرسها...، ومنه الحديث الآخر: أتى المِدراسَ: وهو البيت الذي يدرسون فيه... وأصل الدّراسة الرياضة والتعهد للشيء."[1]

ومن خلال ما جاء في اللسان في مادة دَرَسَ تعددت معنى درس من القراءة والمذاكرة، والتعلم، والتذليل والرياضة والحفظ والتعهد للشيء، أما المكان فهو المِدرسُ والمدراس. وأما الوسيلة أي الكتاب فهي المِدرسُ .أما الفاعل منه هو المِدَارِس.

أما في معجم الوسيط فقد وردت مادة دَرَسَ فيه كالآتي: " (درس) و– الكتاب نحوه درسًا، ودراسة: قرأه وأقبل عليه ليحفظه ويفهمه (المِدرَاس) : الموضع يدرس فيه كلام الله ومنه

[1] ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص 329– 330.

مِدارسُ اليهود (المدرسة): مكان الدراسة والتعلم. وـ جماعة من الفلاسفة أو المفكرين أو الباحثين، تعتنق مذهبا معينا، أو تقول برأي مشترك .ويقال: هو من مدرسة فلان: على رأيه ومذهبه. (ج) مدارس." [1]

ومن خلال المعجم الأخير فإن المدرسة مشتقة من مادة درس واختص منها ما يدرس فيه كتاب الله على وزن مِفْعَال، ويقال لمكان التعلم والدراسة مدرسة، وهي كذلك الرأي المشترك والمذهب المعتنق وهذه الأخيرة أقرب إلى المفهوم الاصطلاحي الذي نحن بصدده.

ولم ترد صيغة مدرسة أي على وزن "مَفْعَلَة" عند ابن منظور ولا عند من سبقه باعتبار أن هذا الأخير أخذ عنهم، فهي كلمة حديثة العهد – كما أشرنا سابقا– فإنها جاءت في معجم الوسيط وارتبطت بجماعة من الفلاسفة أو المفكرين أو الباحثين تعتنق مذهبا معينا وتقول برأي مشترك وهذا لم يكن عند السابقين الأولين إلا مع ظهور الفلسفة والنحو وغيرها من الفنون العلمية، فانكب عليها الجماعات معلمة لها ومتعلمة، فالمحدثون هم الذين أتوا بمفهوم المدرسة والقدماء لم يعرفوا هذا المصطلح وإنما شاع عندهم مصطلح مذهب حيث استعمل الدارسون مصطلح المدرسة بمعنى المذهب النحوي، متأثرين في ذلك بالغربيين الذين شاع عندهم هذا المصطلح بمفهوم المذهب ومنه نحاول تعريف المدرسة في الاصطلاح.

2_ المفهوم الاصلاحي للمدرسة.

كما سبق وأشرنا إلى أنه لم يكن هناك تعريف محدد للمدرسة عند القدماء بل شاع ما يقابلها كلمة مذهب ومنه في اللسان؛ " والمذهب: المعتقد الذي يذهب إليه... ولا يدري له ما

[1] مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، ص 179– 180.

مذهب أي لا يدري أين أصله ... ويقال ذهب فلان مذهبا حسنا."[1] فكانت تعني المعتقد والأصل والاتجاه، وفي هذا قالت الدكتورة خديجة الحديثي: " وإننا نقول (مذهب مالك) أو (مذهب الشافعي) أو غيرهما فإنّما نعني مجموعة الأحكام والآراء الفقهية التي قال بها كل منهما وتابعه عليها مجموعة من الناس والتزموا بها وطبقوها."[2] ومن قولها أنه لم يكن مصطلح مدرسة بل كان مصطلح المذهب فإذا اعتبرنا أن المذهب هو مقابل المدرسة فنقول: أن المدرسة هي مجموعة أشخاص تتكون من إمام أو معلم أو شيخ وأتباع من الناس ثم إنّ له أحكاما يسيرون عليها جميعهم، ويلتزمون ويطبقون رأي إمامهم ومن هنا يقول مهدي المخزومي : " الكسائي بمنهجه وأساليب دراسته، مدرسة لها خصائصها ومميزاتها، فليست المدرسة إلا أستاذا مؤثرا وتلاميذ متأثرين وقد اجتمعوا على تحقيق غرض موحد ونهجوا للوصول إليه منهجا جديدا."[3]

فمن هذا القول يتبين لنا أن المدرسة أربعة أشياء هي: ألأول الأستاذ، الثاني التلاميذ، الثالث الغرض الذي يجمعهم والرابع الطريقة الخاصة بهم للوصول إلى الغرض والهدف المنشود، ونجد في كتاب المدارس النحوية أن " المدرسة اتجاه له خصائصه مميزة ينادي بها فرد أو جماعة من الناس ثم يعتنقها آخرون."[4] أو هي " الاشتراك في وجهة النظر الذي يؤلف الجبهة العلمية ويربط العلماء بعضهم ببعض على رأي واحد."[5]

---

[1] لسان العرب، ابن منظور، ج5، 1419 هـ - 1999م، ص 66.

[2] خديجة الحديثي، المدراس النحوية، ص 14.

[3] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، مصر، ط2، 1377هـ- 1908م، ص 106.

[4] خديجة الحديثي، المدراس النحوية، ص 14.

[5] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

3_ المدرسة النحوية.

لقد أشار الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه الموسوم بالبحث اللغوي عند العرب إلى قضية المدرسة النحوية فعرفها قائلا: " وجود جماعة من النحاة ، يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو، ولابد أن يكون الرائد الذي يرسم الخطة ويحدد المنهج والتابعون أو المريدون الذي يقتفون خطأه، ويتبنون منهجه ويعملون على تطويره والدفاع عنه."[1] ولقد أوردنا سالفا عند تعريف المدرسة إلى أربعة نقاط أساسية لقيام المدرسة وإذا أضفناهم إلى مجال النحو نخلص إلى:

الأستاذ: وهو الرائد الذي يرسم خطة المدرسة النحوية ويحدد منهجها.

التلاميذ: وهم التابعون أو المريدون الذين يقتفون خطى الأستاذ ويتبنون آراءه النحوية ويدافعون عنها وكل من الأستاذ والمريد على قول الدكتور أحمد مختار عمر والتلاميذ أو المريدون يشكلون الجماعة من النحاة.

الغرض الذي يجمع الجماعة النحوية : وهو ذلك الرباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو.

[1] أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988 م، ص 128-129.

تابع الدكتور أحمد مختار عمر في تعريفه للمدرسة النحوية شرطا آخر وهو الاستمرارية " فاستمرار النظرية – أو المنهج – ودوامها عبر السنين شرط أساسي لتكوين المدرسة..."[1] فهو يعتبر أن مجرد قيام نظرية لا يعتبر مدرسة إلا إذا كتب لها البقاء لبعض الوقت بين المريدين.

[1] أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 128.

المبحث الثالث: المدرسة النحوية البصرية.

1_ مدينة البصرة.

تقع البصرة في الجزء الجنوبي الشرقي من بلاد العراق، يحدّها جنوبا مياه الخليج العربي ودولة الكويت وشرقا دولة إيران وهي مدينة تقع بين البادية والحضر، واهلها كانوا قبل الإسلام بدوا رحلا أهل ماشية وخيام يكرهون الإقامة دار الأسوار، هذا كان عهدهم في الجاهلية، أمّا في الإسلام فكانت كلها مضارب لجند العرب الفاتحين يعبرون عنها بالرباط والمعسكر، فإذا طال بهم المقام اختطوا الأسواق وبنوا المنازل والقصور، هكذا بنوا البصرة وكذلك الكوفة على هذه الصورة [1].

وقد جاءت الرواية أنّ البصرة فتحت في عهد "عمر بن الخطاب" رضي الله عنه على الصحابي "عتبة بن غزوان" رضي الله عنه، وبأمر من أمير المؤمنين عمر الفاروق رضي الله عنه، وأول من عمر البصرة المسلمون العرب الفاتحون ومعهم أهلهم، فخطوا المدينة ونضروها واتخذوا لها اسما بعد أن لم يكن لها وجود سابق [2] والقصة أنّ " عتبة كتب إلى عمر يستأذنه في تمصير البصرة،... ولمّا وصلت الرّسالة عمر، قال: هذه أرض بصرة قريبة من المشارب والمرعى والمحتطب فكتب إليه أن أنزلها، فنزلها... وكان تمصير البصرة في سنة أربعة

[1] ينظر: عبد الرحمان السيد، مدرسة البصرة النّحوية نشأتها وتطورها، دار المعارف، مصر، ط1، د ت، ص 23-27. وجرجي زيدان، تاريخ أداب اللغة العربية، هنداوي، د ط، 2012، ص 257.

[2] ينظر: جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ص 259 عبد الرحمن السيّد، مدرسة البصرة النّحوية، ص 23.

عشر."[1] من هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم فكان فيها توافر لأساسيات العيش وسهولته مما أسهم في دفعهم للاستقرار بها ، " وتقاطرت إلى البصرة والكوفة أيضا أهل المدن المجاورة في العراق والشام وفارس من طلاب الرزق "[2] والعلم وغيرهما فكثر النسل والعمران وازدهرت البلاد.

2_ النحو بصري.

علم النّحو من العلوم العربية التي نشأت بتدرج إلى ان نمى وتطور وأقام صلبه " وقد بدأت نشأة علم النحو بالبصرة على يد أبي الأسود (م سنة 69 هـ) وتوالت طبقات النحويين البصريين طبقة بعد طبقة."[3] فالروايات والأسانيد تذهب إلى أنّه نشأ بالبصرة ونمى بها ثم تلاحقت الأمصار ناهلة من البصرة كل عثٍّ وسمين من علوم وفنون أبرزها النحو حيث قال الدكتور عبدة الراجحي: " سبقت البصرة إلى وضع النّحو منذ القرن الأول."[4] حيث جاء في كتابه دروس في المذاهب النحوية أن " الحديث عن مدرسة البصرة هو الحديث عن النّحو العربي منذ نشأته حتى عصرنا الحاضر، فالذي لا شك فيه أنّ النّحو – بصورته المعروفة – نشأ بصريّا وتطور بصريا وذلك لا جدال..."[5] والقصة المشهورة في سبب وضعه وما حصل في القرآن من اللّحن والرواية في هذا الباب مختلفة، وكذلك عن واضعه أبا الأسود الدؤلي.

---

[1] ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، د ط ، ج1، 1397هـ – 1977م، ص 432.

[2] جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ص 259.

[3] السيرافي، أخبار النحويين البصرين، تح: طه محمد الزين، محمد عبد المنعم خفاجي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده، مصر، طَ1، 1374هـ – 1955م، ص 5.

[4] عبده الراجحي، دروس في المذاهب النّحوية، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1970م، ص 11.

[5] المرجع نفسه، ص 09.

بعد حديثنا عن أسبقية البصريين في النّحو يجدر الإشارة إلى منهجهم الذي تمثل في تحديد إطار زمني ومكاني للفصاحة، كما يأخذون بالكثرة ولا يعتمدون على الشاذ والآحاد، وكل هذا عرف بـ"الاحتجاج" الذي يعني هنا: " إثبات صحة قاعدة، او استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده..."[1] وكأنهم يقيمون الحجّة على كلامهم بقواعد وحدود فاجتمعوا على الاحتجاج بكلام من يوثق بفصاحته وسلامته عربيته [2].

وأمّا الإطار الزّماني فهو الاحتجاج بأقوال العرب الجاهلية أو فصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الحضر أم البادية، أمّا الشعراء فقد صنفوا إلى أربعة أصناف؛ الأول جاهليون لم يدركوا الإسلام، والثاني مخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام والثالث إسلاميون لم يدركوا شيئا من الجاهلية، والرابع محدثون مولدون، فكان شبه الإجماع قد انعقد على صحة الاستشهاد بالصنفين الأوليين واختلفوا في الصنف الثالث، أمّا الصنف الرابع فاجتمعوا على أنّه لا يستشهد ولا يحتج بكلامهم في اللغة[3]

هذا هو الإطار الزماني المحدد والممتد من صدر الإسلام إلى الجاهلية بمائة وخمسين سنة أي ما قبل عصر المولّدين، وفي الإطار المكاني اعتمدوا على قبائل محددة وهي تلك البعيدة عن العجم، في وسط شبه الجزيرة العربية وجبالها التي لا تخالط الحضر لذلك " كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح وأسهلها على اللسن واحسنها مسموعًا وأبينها عما في

[1] سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، د ط، د ت، ص 17.
[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 19.
[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 19-20.

النّفس."[1] وقد عرفت قريش بالفصاحة والبلاغة وسلامة اللفظ، ومنها قبائل ستة " قيس وتميم وأسد فإنّ هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما اخذ ومعظمه... ثم هذيل وبعض كنانه وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم "[2] ومن الأقوال المشهورة في هذا الباب " كان أبو عمرو بن العلاء يقول: ((لا أقول: (قالت العرب..) إلا ما سمعت من عالة السّافلية وسافلة عالية)) يريد ما بين نجد وجبال الحجاز حيث قبائل أسد وتميم وبعض قبائل قيس."[3]

3_ منهج مدرسة البصرة.

اعتمد البصريون على منهج ذهب بعض الدارسين إلى وصفه بالتشدد، وهذا إذا قورن بالمدارس النّحوية على غرار الكوفة ، فهذا إبراهيم السامرائي يقول: " ومما يعرف في تشدد البصرين..."[4] وهذا التشدد ليس جزافا إنّما كان حرصا منهم على انتقاء السليم من اللفظ ومنه السّليم من الحكم، ورغبة في الدّقة الأجدر أن يقال كان البصريون متحفظون في منهجهم و " الرّواة يكادون يجمعون على أنّ البصريين كانوا أكثر دّقة في جمع الشواهد، وأشد حرصا على صحة الرواية."[5] فلو فتحوا الباب ونهلوا من كل منهل لتعددت اللغة وكثرت الاحكام، ولكن لمّا كان هدفهم فهم القرآن والحفاظ عليه من اللّحن فقد بدأوا به وإليه قد انتهوا، فجعلوه " أصلا أقاموا

[1] ينظر: سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو ، ص 20- 21.

[2] المرجع نفسه، ص 21

[3] المرجع نفسه، من تاريخ النحو، ص 23.

[4] د- إبراهيم السامرائي، المدارس النّحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمّان، ط1، 1987، ص 18.

[5] عبد الرّحمن السيّد، مدرسة البصرة النّحوية نشأتها وتطورها، ص 108.

عليه نحوهم، وهو أحد المصادر التي توثقوا بها مما أسسوا من نحوهم."[1] فالقرآن الكريم أول مصادرهم بَيْدَ أنّهم " لا يجيزون الاحتجاج بالقراء الشاذة."[2]

وثاني مصادرهم السّماع يقصد به الأخذ عن الأعراب الفصحاء ونقل لغاتهم وتسجيل شعرهم ونثرهم... فيأخذونه مشافهة عنهم، لذا تكاد تكون الطريقة الطبعى للإلمام باللغة، والوقوف على أسرارها [3] ولا يتخيل المرء أنّ أمرهم كان كله جمعا وحصرا وإنّما كانوا يتحرون الفصاحة وما تطمئن له النّفس من كلامهم وممن يثقون فيه وفي فصاحته، فمثلا: " أبا عمرو لم ينقل إلا عمن عرفوا بالفصاحة وسلامة اللغة."[4]

وثالث مصادر المدرسة البصرية القياس، فلما كانت اللغة كثيرة الألفاظ صعب حصرها والإلمام بها وبكل مقولة " فكانت الحاجة ماسة إلى كون الاستقراء الممكن كافيا لوضع قاعدة يمكن اتباعها والسير على منوالها وبهذا يقاس ما لم يسمع على ما سمع، فيعمل عمله، ويبنى بناءه ويأخذ حكمه في كل ما يعرض له."[5]

إنّ المنهج العلمي لمدرسة البصرة في القياس لم يتوقف على الاستقراء بل وضعوا لهذا المصدر أحكاما أربعة وهي على التوالي:

---

[1] د- إبراهيم السامرائي، المدارس النّحوية أسطورة وواقع، ص 20.

[2] عبد الرّحمن السيّد، مدرسة البصرة النّحوية نشأتها وتطورها، ص 230.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 32.

[4] المرجع نفسه، ص 237.

[5] المرجع نفسه، ص 243.

" أصل وهو المقيس عليه، وفرع ن المقيس، وحكم وهو ما يتنقل من المقيس عليه إلى المقيس، وعلة جامعة وهي السبب الذي من أجله استحق المقيس حكم المقيس عليه."[1]

إنّ منهج البصرة النحوي وما يتميز به من دقة وحرص وذلك السّبق فيه أقلّ ما يقال عنه علمي، حيث يقول عبده الراجحي في كتابه الموسوم بدروس في المذاهب النحوية متحدثا عن منهج المدرسة : " لكننا نكتفي هنا بالإشارة إلى أنّ البصرة عرفت في تاريخ النحو بأنّها المدرسة التي وضعت أصول القياس النحوي... ثم كانت تميل إلى طرح الروايات الشاذة... ولذلك كانت تتحرى صحة الاستقراء اللغوي، كما رفضت الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف لمّا ادّعي من جواز روايته بالمعنى ولدخول كثير ن الأعاجم في هذه الرواية."[2]

وجدير بالذكر أنّ كلاّ من طرح الروايات الشاذة، وتحرى صحة الاستقراء ورفض الاستشهاد بالحديث أمور تميز بها منهج مدرسة البصرة عن المدارس الأخرى التي أتت بعدها.

4_ أعلام المدرسة البصرية النحوية وروادها.

صنّفهم السيرافي في كتابه أخبار النحويين البصريين إلى ست طبقات:

4-1 الطبقة الأولى: وهم علماء القرن الأول والثاني الهجري ومن علمائها:

[1] المرجع نفسه، ص 243.

[2] عبده الراجحي، دروس في المذاهب النّحوية، ص 11.

- **أبو الأسود الدؤلي (ت 69 هـ):**

" هو أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر بن حليس ابن نفاثة بن عدي بن الدّيل بن بكر بن عبد سناه بن كنانة، وكان علوي الرأي، وكان رجل أهل البصرة، وهو أول من أسس العربية، ونهج سبلها، ووضع قياسها."[1]

- **نصر بن عاصم(ت 89 هـ):**

" هو الرجل الثاني في هذه المدرسة بعد الدؤلي، هو نصر بن عاصم الليثي، كان فقيها فصيحا عالما بالعربية، وهو أول من وضع النقط على الحروف ."[2]

- **ميمون الأقرن(ت 100 هـ):**

" هو الأمام المقدّم في العربية بعد أبي الأسود الدؤلي، أخذ عن أبي الأسود، وأخذ عن عنسة بن معدان الفيل..."[3]

[1] الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1984م، ص 21.

[2] د. صبري إبراهيم السيد، مدارس نحوية ولغوية عربية وغربية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1432هـ-2011م، ص 13.

[3] د. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

- **عنبسة الفيل (ت 100 هـ) :**

" هو عنبسة بن معدان، وكان معدان رجلا من أهل ميسان، قدم وأقام بها، وكان يقال له: معدان الفيل."[1]

من علماء القرن الثاني هجري.

- **عبد الرحمن بن هرمز(ت 117 هـ):**

" كان عبد الرحمن ابن هرمز أول من وضع العربية، وكان أعلم الناس بأنساب قريش وأحد القرّاء."[2]

- **عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت 117 هـ):**

" هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مولى آل الحضرمي المتوفي سنة 117 للهجرة وفيه يقول ابن سلام.. كان أول من بعج (فتق) النحو ومدّ القياس وشرح العلل."[3]

- **يحي بن يعمر الليثي (ت 129 هـ):**

هو عالم من علماء النحو " فهو رجل من عدوان بن قيس بن عيلان ابن مضر، وكان عداده في بني ليث من كنانة، وكان مأمونا عالما..." [4]

---

[1] صبري إبراهيم السيد، مدارس نحوية ولغوية عربية وغربية، ص 14.

[2] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيتي– محمد عبد المنعم خفاجي، ملتزم للطبع والنشر، مصر، ط1، 1374 هـ – 1955م، ص 16.

[3] د. شوقي ضيف، المدراس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، دت، ص 23.

[4] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص 17.

4-2 الطبقة الثانية: من أعلامها:

- **عيسى بن عمر الثقفي (ت 149 هـ) :**

" بصري من موالي آل خالدين الوليد، نزل في ثقيف فنسب إليها، وهو أهم تلاميذ ابن أبي إسحاق، وقد مضى على هديه يطرد القياس ويعممه..." [1]

- **ابن عمرو ابن العلاء(ت 154 هـ):**

" هو زيان بن العلاء بن عمار المازني المتوفي سنة 154هـ، أحد القرّاء السبعة المشهورين وهو العربي الوحيد فيهم، بصري ثقة، كان يتبع وهو في العراق القراءات القرآنية التي بمكة ويكتب له عنها..."[2]

- **أبو الخطاب الأخفش الأكبر(ت 157 هـ):**

" هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، ولد بهجر بالبحري، وكان مولى قيس بن ثعلبة، سكن البصرة ودرس على أبي عمرو بن العلاء، كما لقي الأعراب وأخذ منهم..." [3]

4-3 الطبقة الثالثة: من رجالها نجد:

[1] د. شوقي ضيف، المدراس النحوية، ص 25

[2] خديجة الحديثي، المراس النّحوية، ص 59.

[3] د. صبري إبراهيم السيد، مدارس نحوية ولغوية عربية وفرنسية، ص 18.

- **الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 174 هـ):**

" كان من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه... قال الأنباري عن الخليل: سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النّحو وتعليله. وقال الزبيدي عن الخليل: وهو الذي بسّط النّحو، ومدّ أطنابه، بسبب علله، وفتق معانيه وأوضح الحجاج فيه حتى بلغ أقسى حدوده، وانتهى إلى أبعد غاياته."[1]

- **يونس بن حبيب (ت 182 هـ):**

" فإنّه بارع في النّحو، بن كتاب أبي عمرو ابن العلاء، وقد سمع من العرب كما سمع من قبله، وقد روى عن سيبويه أكثر، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها، وقد سمع منه الكسائي والفرّاء وكانت حلقته بالبصرة ينتابها أهل العلم، وطلاب الأدب، وفصحاء الأعراب والبادية..."[2]

[1] السيد رزق الطويل، الخلاف بين النّحويين، الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1405 هـ – 1985م، ص 42.
[2] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص 27.

4-4 الطبقة الرابعة: منها:

- **سيبويه (ت188 هـ):**

وهو إمامها، أصله فارسي؛ هو " عمرو بن عثمان بن قنبر، من موالي بني الحارث بن كعب، ولد بقرية من قرى شيراز... قدم البصرة والتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين... كما لزم حلقات اللغويين والنحويين أمثال: عيسى بن عمرو الأخفش الكبير."[1]

من علماء القرن الثالث هجري.

- **اليزيدي (ت 202 هـ) :**

" هو أبو محمد يحيي بن المبارك بن المغيرة، البصري المعروف باليزيدي لصحبته يزيد بن منصور الحميري حال المهدي، وكان يؤدب أولاده، أحد أئمة القراءات الأربع عشرة، أخذ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء البصري، وهو الذي خلفه بالقيام بها..." [2]

- **النضر بن شميل المازني (ت 204 هـ):**

" هو أبو عثمان بكر بن محمد مولى بني سدوس، ولد بالبصرة، وتربى في مازن بن شيبان فنسب إليهم، وأخذ عن أبي عبيدة وأبي زيد والاخفش وغيرهم..." [3]

[1] خضر موسى محمد محمود، النحو والنحاة، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1423هـ - 2003م، ص 18.

[2] د. صبري إبراهيم السيد، مدارس نحوية ولغوية عربية وفرنسية، ص 27.

[3] الشيخ الطنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، د س، ص 110.

- **قطرب (ت 206 هـ):**

" هو أبو علي محمد بن المستنير، نشأ بالبصرة وتلقى عن عيسى ابن عمر وسيبويه وغيرهما إلا أنّ اتصاله بسيبويه أكثر، كان كلما خرج سيبوبه من بيته سحرا وجده على بابه فقال له: إنّما أنت قطرب ليل فأطلق عليه ولصق به..."[1]

- **الأخفش الأوسط (ت 215 هـ) :**

" هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البصري، أصله من بلخ، كان مولى لبني مجاشع بني دلوم من تميم، أقام في البصرة، وأخذ عن طائفة من علمائها منهم سيبويه وحماد الزيرقان..."[2]

- **الأصمعي (ت 216 هـ) :**

" هو أبو سعيد عبد المالك بن قريب بن على بن أصمع الباهلي، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، مولده ووفاته في البصرة، وكان كثير التطواف في البوادي، يقتبس علومها ويتلقى أخبارها."[3]

[1] الشيخ الطنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 109.
[2] د. صبري إبراهيم السيد، مدارس نحوية ولغوية عربية وفرنسية، ص 24.
[3] المرجع نفسه، ص 25.

- **ابن سلام (ت 222 هـ):**

" هو أبو عبد الله محمد بن سلام بن عبد الله بن سالم الجمحي البصري، مولى قدامة بن مظعون، وكان من أهل الفضل والأدب، وكان محدثا."[1]

4-5 الطبقة الخامسة:

- **الجرمي (ت 225 هـ):**

" هو عمر صالح بن إسحاق مولى بني جرم من قبائل اليمن، نشأ بالبصرة، فتعلّم عن شيوخها النّحو اللغة، وسمع من يونس والأخفش الأوسط، ولم يلقى سيبويه، وزامله في عصره وتلقيه المازني، وإليهما انتهت الرياسة النّحوية."[2]

- **التوزي (ت 238 هـ) :**

" هو أبو محمد عبد الله بن محمد مولى قريش من توز (بلدة فارس) أخذ عن الجرمي كتاب سيبويه، واشتهر باللغة والأدب فكان أعلم من المازني..."[3]

[1] د. صبري إبراهيم السيد، مدارس نحوية ولغوية عربية وفرنسية، ص 27.
[2] الشيخ الطنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 109.
[3] المرجع نفسه ، ص 110.

- **أبو حاتم البسحبستاني (ت 254 هـ):**

" هو أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السحبستاني ثم البصري، مقرئ نحوي لغوي فارسي، نزيل البصرة وعلمائها..." [1]

4-6 الطبقة السادسة:

- **المبّرد (ت 285 هـ) :**

" هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثماني الأزدي من اليمن ثم سكن البصرة... نشأ بالبصرة وشغف بالعلم ولاسيّما النحو والتصريف..."[2]

إضافة إلى العلماء الذين تم ذكرهم، ظهر بعدهم علماء آخرون في القرن الرابع هجري كان لهم التأثير كذلك في توسيع رقعة الدرس النحوي ومن أشهرهم: الزجاج (ت 310 هـ) وابن السّراج (ت 316هـ) .

[1] د. صبري إبراهيم السيد، مدارس نحوية ولغوية عربية وفرنسية، ص 28.
[2] خديجة الحديثي، المراس النّحوية، ص 94.

الفصل الثاني: الخلاف النحوي في مدرسة البصرة.

المبحث الأول: الخلاف في الاسم.

المبحث الثاني: الخلاف في الفعل والحرف.

تمهيد:

إن المطّلع على كتب الخلاف بصفة خاصة , وكتب النحو بصفة عامّة يدرك أن الخلاف قد سيطر على جميع أبواب النحو العربي , وجدير بالذكر فقد كثرت المسائل التي دار الخلاف فيها بين النحاة سواء بين البصريين و الكوفيين أو بين علماء المدرسة الواحدة الخاصة بالبصرة وهو موضوع بحثنا هذا. وتماشيا مع ما تم ذكره فقد ازدادت قضايا الخلاف، وأصبحت كمًّا هائلا وغزيرا من المسائل مبرزة بذلك أن ظاهرة الخلاف في النحو مطّردة كلّما أمعن الدارس النظر والتأمل في كتب النحو المتنوعة.

المبحث الأول: الخلاف في الاسم.

1. الخلاف حول الخبر الجامد المتضمن ضميرا.

ذهب جمهور نحاة البصرة إلى أنَّ الخبر الجامد لا يحمل ضمير المبتدأ، قولهم: (زيدٌ أخوك) واحتجو على أنَّه لا يتضمن ضميرا لأنَّه اسم محض غير صفة، وكذلك الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل، و أما الأسماء المتضمنة للضمير فهي ما كان متشابها للفعل أو متضمنا معناه كاسم الفاعل و الصفة المشبهة بالفعل. وقد خالفهم "علي بن عيسى الرماني" بقوله أنّه يتضمن ضميرا يرجع إلى المبتدأ، وإن كان اسما محضا غير صفة ـ وهو رأي الكوفيين ـ ودليله أن الاسم الجامد المتضمن للضمير هو في معنى الصفة فقولك: (زيد أخوك) هو كقولك (زيد قريبك)، فلما كان خبر المبتدأ ههنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير عائد على المبتدأ.[1]

2. الخلاف حول ناصب المفعول معه.

ذهب البصريون النحاة أنّ ناصب المفعول معه هو الفعل الذي قبله بتوسط الواو؛ كقولك(استوى الماء والخشبةَ) فالمفعول معه الخشبة منصوب بالفعل استوى؛ ودليلهم في ذلك أنّ أصل الكلام في (و الخشبة) هو (مع الخشبة) فأبدلوا "مع" بـ"الواو" توسعا في كلامهم، فقوي الفعل بالواو فتعدى إلى الاسم.. وقد خالفهم أبو إسحاق الزجاج في ذلك برأيه أن الناصب عامل مقدر وفي المثال (استوى الماء والخشبةَ) مفعول معه منصوب بفعل تقديره(لابس) فنقول: (استوى الماء

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، دار الفكر،ج1،ص55ـ 56.

ولابس الخشبة) ودليله أنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما "واو". أما "أبو الحسن الأخفش" ذهب إلى أنّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب "مع" في المثال:(جئت معه).[1]

3. الخلاف حول ناصب المستثنى.

ذهب البصريون إلى أنّ العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط "إلاّ" وفي المثال: (قام القوم إلا زيدًا) فعندهم (زيدًا) مستثنى منصوب بعامل الفعل وهو قام. وخالفهم في 1لك كلّ من "أبو العباس المبرد" و"أبو إسحاق الزجاج" ونحو نحو بعض الكوفيين في ذلك بقولهم أن العامل في النصب هو "إلاّ"، ودليلهم في ذلك أن "إلاّ" قامت مقام الفعل "استثني"، والمثال (قام القوم إلاّ زيدًا) حمل معنى: أستثني زيدًا، ولما وجب نصب "زيدًا" هنا مع "أستثني" فإن له نفس الحكم فيما قام مقامه.[2]

4. الخلاف حول خافض النكرة بعد "واو رب".

يرى جمهور البصرة النحويون أنَّ العامل في خفض النكرة بعد "واو رب" هي "رب" مقدرة وليست "الواو"، وفي المثال: وليل كموج البحر أرخى سدوله، فـ (ليل) مجرور "برب" المقدرة، لأنَ الواو" حرف عطف وحرف العطف لا يعمل شيئا، فالحرف لا يعمل إلاّ إذا كان مختصا، وحرف العطف ليس مختصا فوجب عدم عمله وإذا لم يكن عاملا وجب إعمال "رب" مقدرة. وخالفهم " أبو

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص228 .229. و ابن الأنباري، أسرار العربية، تح:محمد مهجة البيطار، مطبوعات دار المجمع العلمي العربي، دمشق، دط، ص183.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص260. .261.

العباس المبرد في ذلك ونحا نحو الكوفيين في ذلك الذين يرون أن الخافض هو" الواو"، فهي قد نابت عن" رب" فلما كانت "رب" تعمل الجر و "الواو" نابت عنها فتعمل عملها.[1]

5. الخلاف حول عامل رفع الاسم بعد الظرف.

يرى جمهور البصرة أنّ رافع الاسم بعد الظرف هو عامل الابتداء كقولك: (أمامك زيدٌ) و(في الدار عمرو) فزيد، وعمرو مرفوع بالابتداء لا بالظرف لان الاصل في الظرف عدم العمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ولو كان عاملا لقيامه مقام الفعل لما جاز دخول العوامل عليه، فتقول: إنّ أمامك زيدٌ. وخالفهم كل من "الأخفش" و"المبرد" وقالو بقول الكوفيين على أنّ العامل في رفع الاسم بعد الظرف هو "الظرف"، ودليلهم أنّه إذا قلت: (في الدار عمرو) فالأصل (حل في الدار عمرو)، وقولك:(أمامك زيدٌ) فالأصل (حل أمامك زيد) فارتفع الاسم بالفعل المحذوف لان الفعل ههنا غير مطلوب، واكتفى بالظرف فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل.[2]

6. الخلاف حول رافع الاسم بعد "إنْ" الشرطية.

ذهب جمهور البصرة إلى أن الاسم المرفوع إذا تقدمه "إنْ" الشرطية يرتفع بتقدير فعل، فقولك:(إنْ زيدٌ أتاني آته)؛ فزيد عندهم مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور مثل: (إنْ أتاني زيدٌ أتاني آته)، ودليلهم أنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، وهاهنا لا يجوز أن يكون الفعل عاملا فيه لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلولم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعا بلا رافع وذلك لا يجوز فدل على أن أن الاسم يرتفع بتقدير فعل،

[1] ينظر: ابن الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص376. 377.

[2] ينظر: المرجع نفسه ،ص51-52.

وأن الفعل المذكور بعد الاسم يدل على ذلك المقدر. وقد خالفه في ذلك "أبو الحسن الأخفش" بقوله أن رافع الاسم بعد "أن" الشرطية هو الابتداء[1]

7. الخلاف حول تقديم التمييز إذا كان الناصب فعل متصرف.

ذهب أكثر جمهور البصرة على أنه لا يجوز تقدم التمييز إذا كان العامل ف نصبه هو الفعل المتصرف، كقولهم: (تصبّب زيدٌ عرقًا) و (عرقًا تصبّب زيدٌ) فهذا الوجه الثاني لا يجوز، ودليلهم هو أنّ التمييز هنا حمل معنى الفعل فتقول: (تصبّب زيدٌ عرقًا) والمعنى أنّ المتصبّب هو العرق، فلما الأمر كذلك لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظًا. وخالفهم في ذلك "المازني" و"المبرد" ونحيا نحو الكوفيين الذين قالوا بالجواز فتقول: (عرقًا تصبّب زيدٌ)، ودليلهم هو قياسهم على قول الشاعر:

أتهجُرُ سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيب

فنصبوا "نفسًا" على التمييز، وقدّمه على العامل فيه وهو "تطيب"، وقالوا أنّ النّاصب فعل متصرف، فجاز تقديم معموله عليه كائر الأفعال المتصرفة وذلك كقولك: (ضرب زيدٌ عمرًا) جاز قولك: (عمرًا ضرب زيدٌ)، فتقدّم المفعول به على الفعل. وفي قولك: (دخل عمرٌو مسرعًا) جاز(مسرعًا دخل عمرُو) فتقدّم الحال على الفعل.[2]

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 616.

[2] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص828. 829. 830.

8. الخلاف حول الضمير "إيّا".

ذهب جمهور نحاة البصرة في "إيّاك" و "إيّاه" و"إيّاي" أن إيّا" هي الضمير لأن لها نظيرا في كلامهم والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير. و(الكاف) و(الهاء) و(الياء) حروف لا محل لها من الإعراب لإنهال وكانت معربة لكان إعرابها الجر بالإضافة ولا سبيل الإضافة هنا لأن الاسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها لأن الاضافة تراد للتعريف والمضمر في أعلى مراتب التعريف فلا يجوز إضافته إلى غيره. ويرى "الخليل ابن أحمد" أن "إيّا" اسم مضمر لا يفيد معنى بانفراده لذا أضيف إلى الكاف والهاء والياء، وهو لا يقع معرفة وهذا بخلاف غيره من المضمرات فخص بالإضافة عوضا عن ما منعه ولا يعلم اسم مضمر أضيف إلى غيره. وذهب "المبرد" إلى أن" إيا" اسم مبهم أضيف للتخصيص ولا يعلم اسم مبهم أضيف إلى غيره. فأما "الزجاج" فيرى أن "إيّا" اسم مبهم خص بالإضافة إلى سائر المضمرات وأنها في موضع جر بالإضافة .[1]

9. الخلاف حول وزن كلمة" خطايا" وشاكلاتها.

أجمع البصريون على أن" خطايا" على وزن" فعائل"، ودليلهم في ذلك أن؛ خطايا جمع خطيئة وخطيئة على وزن "فعيلة" و "فعيلة" يجمع على "فعائل"، والأصل أن يقال "خطايئ" مثل "خطايع"، ثم أبدلوا من ا"لياء" همزة كما أبدلوها في "صحيفة" و صحائف، فصار "خطائئ" مثل: "خطاعع"، فاجتمعت فيها همزتان فقلبت الهمزة الثانية "ياء" لكسرة قبلها فصارت "خطائي" مثل:" خطاعي"، ثم أبدلوا من الكسرة فتحتا ومن "الياء" "ألفا" فصارت" خطاءا" مثل: "خطاعا"، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياء" فصارت "خطايا". وخالفهم في ذلك "الخليل" الذي يرى أن "خطايا"

[1] ينظر : ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص695 . 696.

على وزن "فعالى "و دليله في ذلك: أن جمع خطيئة على "خطائي" مثل: "خطاعي" ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن "الياء" "ألفا" فصارت "خطاءا" مثل "خطاعا"، فحصلت همزة بين ألفين، والألف قريبة من الهمزة فقلبوا من الهمزة "ياء" فرارا من اجتماع الأمثال، فصارت خطايا على وزن "فَعَالَى".[1]

10. الخلاف حول وزن كلمة "أشياء".

ذهب البصريون إلى أن وزن أشياء" " لفْعَاء" والأصل "فَعْلَاء" ودليلهم في ذلك قولهم: أن أصلها "شيئاء" على "فعلاء" كـ "حلفاء" ،فاستثقلوا اجتماع همزتين وليس بينهما حاجز قوي، لأن الألف حرف زائدة خفى ساكن، والحرف الساكن حاجز غير حصين، وقدموا الهمزة التي هي لام الكلمة على فاءها. وخالفهم "أبو الحسن الأخفش" برأيه؛ إلى أنه جمع شيء بالتخفيف، وجمعُ "فعل" على " أفعِلاء" كما يجمعونه "فعلاء" (شيئاء) فيقولون سمح وسمحاء، وفُعَلاء نظير أَفْعِلاء، فكما جاز أن يجيء جمع فَعْل على فُعَلاَء جاز أن يجيء على أَفْعِلاء لأنه نظيره.[2]

11. الخلاف حول جواز مد المقصور في ضرورة الشعر.

ذهب جمهور النحاة البصرين إلى أنه لا يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر، لأن المقصور هو الأصل فالألف فيه تكون أصلية وزائدة، أما الممدود فلا تكون إلا زائدة، وإذا لم يعلم الاسم أمقصور هو أم ممدود وجب إلحاقه بالمقصور دون الممدود فدل على أن المقصور هو الأصل، ومنه لو جوزنا مد المقصور لأدى ذلك إلى إرداده إلى غير أصل وذلك لا يجوز أما العكس فصحيح لأنه

[1] ينظر :ابن الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ص805 . 806.

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص813.

رد إلى أصل. وقد خالفه في هذه المسألة "الأخفش" الذي ذهب مذهب الكوفيين الذين أجازوا مدّ المقصور في الضرورة الشعرية، وذلك لوروده في أشعار العرب كقول الشاعر:

قَدْ عَلِمَتْ أُمُ أَبِي السِعْلَاءِ وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الجَرَاءِ

أَنْ نِعْمَ مَأكُولاً على الخَواءِ يا لكَ من تمرٍ ومن شَيْشَاءِ

يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللهَاءِ

كلمات السعلاء والخواء واللهاء كلها مقصورة في الأصل، ومَدّهُ لضرورة الشعر فدل على جوازه. وغيرها من أقوال الشعراء العرب. و من جهة أخرى يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر للاجتماع على الإشباع في الشعر فتشبع الضمة واو والكسرة ياء والفتحة ألفا، فتقاس عليها مد المقصور للاجتماع على الإشباع، فإنما مد المقصور في ضرورة الشعر هو مد إشباعي لفتحة قبل الألف المقصور فتنشأ عنها الألف فيلحق بالممدود.[1]

12. الخلاف حول ترتيب المعرف من الأسماء.

يرى البصريون أنّ الاسم العلم كـ(عمرو وزيد) هو أعرف من الاسم المبهم كـ(هذا وذاك). واختلفوا في مراتب هذه المعارف؛ فذهب "سيبويه" إلى أنّ أعرف المعارف هو الاسم المضمر لأنّه لا يضمر إلا وقد عرف وهو لا يحتاج أن يوصف كغيره من المعارف، ويأتي بعد الاسم المضمر العلمُ لأنّ الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من نوعه، وبعده الاسم المبهم لأنّه يعرف بالعين والقلب، ثم ما عرف بالألف واللام لأنّه يعرف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف لأن تعريفه من غيره وتعريفه على قدر ما يضاف إليه. أمّا "السّراج" فيرى أن أعرف

[1] ينظر :ابن الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص745 ـ 746 . 747 ـ 748 . 749 . 750.

المعارف أولا الاسم المبهم ثم المضمر ثانيا، ثم العلم بعده، ثم ما فيه "أل"، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. أمّا "السّيرافي" فذهب برأيه أنّ أعرف المعارف هو الاسم العم ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عرف بـ"ال" ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف.[1]

13. الخلاف حول جمع المؤنث السالم حالة النصب.

يرى جمهور نحاة البصرة أنّ جمع المؤنث السالم حالة النصب الأصل فيه الإعراب، وهو بذلك منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة. وقد خالفهم "الأخفش" و"المبرد" إلى أنّ الكسرة في حالة النصب حركة بناء لا حركة إعراب. مثل: (ضربت الهندات)، ودليلهم أنها حركة بناء؛ هو ضعفها وقلة تمكنها في هذا الموضع من حيث كانت محمولة على غيرها فهذا يدلك على أنّ ما حمل على غيره ليس كما هو أصل قائم بنفسه.[2]

14. الخلاف حول تعريف الاسم الموصول.

ذهب جمهور البصريين إلى أنّ الاسم الموصول ليس معرفا (نكرة) إلا إذا اتصل بغيره أي أنّ تعريفه يكون بالعهد الذي في صلته؛ كـ(الذي واللذان والذين والتي واللتان واللاتي واللائي) وجميع ألفاظ الموصول الخاصة بها (الألف واللام) وهي ما تعرف الخاصة، والعامة كـ(من وأي وذو وذا) المجردة من (ال) ، فهي مبهمة إلا إذا اتصلت بغبرها فتعرّف. وخالفهم "الأخفش" الذي يرى

[1] ينظر: ابن الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص707 _ 708 _709.

[2] ينظر: أحمد إبراهيم السيد أحمد، من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1408هـ_1988م، ص139_140.

بأنها معرفة إذا كان فيها (ال) "الخاصة"، وأما إن كانت مجردة من (ال) "العامة" فهي كذلك معرفة لأنها في معنى ما فيه (ال).[1]

15. الخلاف حول عامل الصفة.

ذهب البصريون النحاة إلى أنّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف نحو: (جاءني زيدٌ الظريفُ) كان العامل فيه الفعل جاءني ويستوي فيه الأمر حالة النصب والجر. وخالفهم الأخفش برأيه أنّ العامل في الصفة هو الموصوف، فإن كانت صفة لمرفوع كانت مرفوعة وإذا كانت صفة لمنصوب جاءت بالنصب وكذلك الجرّ.[2]

16. الخلاف حول ألف الندبة.

ذهب النحاة البصريون إلى أنّه لا يجب أن تلحق "ألف الندبة" الصفة ودليلهم في ذلك أنّ الصفة ليست في منزلة شيء واحد مع الموصوف ولهذا لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف (جواز الاستغناء عنها)، وفي المثال (هذا زيدُ الظريفُ) فالظريف جاز حذفها وجاز إبقاؤها، لهذا يجوز إلحاقها ألف الندبة. وخالفهم يونس بن حبيب الذي ذهب بمذهب الكوفيين أنّه يجوز إلحاق "ألف الندبة" الصفة وأنزلوها منزلة المضاف إليه الذي يجوز فيه ذلك. ومثالهم قول العرب نحو: (واعديماه، واجُمْجُمَتَيْ الشَّاميَّتَيْناه).[3]

[1] ينظر: أحمد إبراهيم السيد أحمد، من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش ، ص141.
[2] ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص294_295.
[3] ينظر: المرجع نفسه، ص244_245.

17. الخلاف حول ما كان على وزن " أَفْعَل " في الممنوع من اصرف.

ذهب جمهور النحاة أنّه ما كان على وزن "أَفْعَل" كـ(أَزْهَر) فلا ينصرف معرفة ولا نكرة؛ ودليلهم أنّه إذا كان معرفة فقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل، وإذا كان نكرة فقد اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل. وخالفهم "أبو الحسن الأخفش" برأيه أنّه ينصرف إذا سمي به ثم نكر _أي إذا ذكر قبل_ لأنّه إذا سمي به زال عنه اوصف وإذا نكر بقي وزن الفعل وحده فوجب أن ينصرف.[1]

18. الخلاف حول الاسم الموصول "أيُّهم".

اختلف كل من سيبويه والخليل ويونس بن حبيب حول الاسم الموصول في "أيُّهم" .

فذهب سيبويه أنّ ضمة أيُّهم ضمة بناء لأنّهم حذفوا المبتدأ من صلتها دون سائر أخواتها (نقصت فبنيت) وكان بناؤها على الضم أولى لأنّها أقوى الحركات. وذهب الخليل عى أنّها ضمة إعراب ويرفعه على الحكاية؛ ومثاله عنده قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[سورة مريم الآية 69] والتقدير (لننزعن من كل شيعة الذي يقال لهم أيُّهم).[2]

«وذهب يونس إلى إلغاء الفعل قبله، وينزل الفعل المؤثر في الإلغاء منزلة أفعال القلوب».[3]

19. الخلاف حول النصب في قولهم: " قعد القرفصاء".

ذهب الجمهور إلى أنّه «ينصب على المصدر بالفعل الذي هو قبله لأنّ القرفصاء لمّا كانت نوعا من القعود، والفعل الذي هو ((قعد)) يتعدى إلى جنس القعود الذي يشتمل القرفصاء وغيرها،

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص310.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص383.

[3] ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

تعدى إلى القرفصاء الذي هو نوع منه، لأنّه إذا عمل في الجنس عمل في النوع إذا كان داخلا تحته».[1]

20. الخلاف حول جواز كون "المفعول له" معرفة ونكرة.

يرى الجمهور أنّه يجوز أن يؤتى "بالمفعول له" (معرفة ونكرة)؛ ودليلهم قوله عز وجل: ﴿ وَمَثَلُ الذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ [سورة البقرة الآية 265] فقد ورد المفعول له معرفا بالإضافة في قوله: (ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ) ونكرة في قوله: (تَثْبِيتًا). وخالفهم "أبو عمر الجرمي" برأيه أنّه لا يكون المفعول له إلا نكرة، وتقدر بالإضافة في هذ المواضع بنية الانفصال فلا يكتسي التعريف من المضاف إليه.[2]

21. الخلاف حول حكم الاسم بعد المنادى "أيّ".

ذهب جمهور البصريين إلى أنّه لا يجوز في الاسم بعد "أيّ" إلا الرفع فتقول: (يا أيُّها الرجلُ) وهو كقولك: (يا زيدُ الظريفُ)؛ ودليلهم في الحقيقة ههنا المنادى هو "الرجل" إلا أنّهم أدخلوا "أيا" ههنا توصلا إلى نداء ما فيه (الألف واللام)، فلما كان هو المنادى في الحقيقة لم يجز فه إلا الرفع مع كونه صفة إشارة إلى أنّه المقصود في النداء. وخالفهم "المازني" برأيه؛ أنّه يجوز فيه النصب مثل: (يا أيُّها الرجلَ) كما يجوز (يا زيدٌ الظريفَ) فأخذ الاسم بعد المنادى الحكم فتبع الموصوف في أصل الإعراب فالمنادى مرفوع لفظا منصوب محلا.[3]

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية ، ص176.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص187_188.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص228_229.

المبحث الثاني: الخلاف في الفعل والحرف.

1. الخلاف في الفعل .

1.1: الخلاف حول ناصب الفعل المضارع بعد واو المعية.

يرى جمهور النحاة البصريين أن الفعل المضارع منصوب بتقدير((أن)) نحو: أَتَتَكَلَّمُ وَتَكْتُبُ الدَرْسَ ؟ ؛ تكتب تعرب فعلا مضارعا منصوبا بأن المضمرة بعد واو المعية . ودليلهم في ذلك قولهم : إنما قلنا إنّه منصوب بتقدير أن لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف ، والأصل في حروف العطف أنها لا تعمل لأنها لا تخصص ، إذ أنها تدخل تارة على الاسم وتارة أخرى على الفعل . و خالفهم الجرمي بذلك برأيه أن الواو هي الناصبة بنفسها لأنها خرجت عن باب العطف .[1]

2.1 : الخلاف حول تقديم خبر((ليس)) عليها.

ذهب البصريون على انه تجوز تقديم خبر((ليس)) عليها كما يجوز تقديم خبر" كان " عليها ، نحو ﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾. [سورة هود ، الآية 8] ووجه الدليل في الآية انه قدم معمول خبر " ليس" على " ليس" ، فقوله (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) ظرف متعلق بالخبر (مصروفًا) وهو خبر ليس وتقدير الكلام (ألا ليس هو مصروفًا يوم يأتيهم) . فلما جاز تقّدم الظرف المتعلق بالخبر على ليس يجوز تقدم الخبر كما جاز تقدم متعلقة . حيث (مصروفا) عمل في يوم يأتيهم وحيث يقع العامل يقع المعلوم . ولما كان الأصل في العمل الأفعال و ليس

[1] ينظر : ابن الانباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص 555-556 .

فعل والدليل إلحاق الضمائر و تاء التأنيث الساكنة بها وهي تعمل في الأسماء المعروفة والنكرة والظاهرة و المضمرة كالأفعال المتصرفة ؛ والأفعال المتصرفة مثل : أَكْرَمْتُ زَيْدًا يجوز فيها زَيْداً أَكْرمَتُ . فوجب أن يجوز تقديم معمول ليس عليها . و خالفهم أبو عباس المبرّد و هو ما ذهب إليه الكوفيون انه لا يجوز تقدم خبر" ليس " عليها و الحجة في هذا أن " ليس " فعل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت "كان" مجراها لأنها متصرفة ، في قولك : كان ، يكون فهو كائن و كن ، كما تقول : ضرب ، يضرب فهو ضارب ولا يكون ذلك في ليس لأنه لا يجري مجرى ما كان فعلا متصّرفا فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف . كما أن " ليس" تنفي الحال و أن " ما " تنفي الحال وأنها غير متصرفة ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك " ليس " . [1]

1-3 : الخلاف حول وقوع الفعل الماضي حالا.

ذهب البصريون على أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع "حالا" و ذلك لوجهين ; أحدهما :الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي أن لا يقوم مقامه. والوجه الثاني انه أنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح فيه (الآن) أو (الساعة) نحو : مررتُ بِزَيْدٍ يُضْرَبُ و نظرتُ إلى عمر و يكتب ؛ لان يحسن أن يقترن به (الآن) أو (الساعة) وهذا لا يصلح في الماضي ، فينبغي أن لا يكون حالا ؛ ولهذا لم يجز أن يقال : ما زال زيد قام ، وليس زيد قام لان (ما زال و ليس) يطلبان الحال و (قام) فعل ماض . وخالفهم في ذلك أبو الحسن الأخفش وهو ما ذهب إليه الكوفيون ، ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾. [الآية 90 ، سورة النساء] فلفظه (حصرت) تعرب فعلا ماضيا ، وهو في موضع الحال و تقديره (حَصِرَةً

[1] ينظر : ابن الانباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص 160-161-162.

صدورهم) و الدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ : (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ) وهي قراءة الحسن البصري و يعقوب الحضرمي والمضل عن عاصم.[1]

4-1 : الخلاف حول بناء الفعل المضارع إذا دخلت عليه نون النسوة.

أقام البصريون أن الفعل المضارع يعرب مبنيا و إن كان مضارعا و هو الفرع ؛ فأما البناء يختص بالفعل الماضي وهو الأصل نحو : (كَتَبْنَ). كذلك في بنائه مع التسكين نحو : يَكْتُبْنَ و دليلهم في ذلك أن الشبه وقع بينهما بالسكين فيحمل الفرع على الأصل. وخالفهم في ذلك الاخفش ؛ فذهب في رأيه انه معرب مع نون النسوة ؛لأن الفعل المضارع لا يجوز أن يعرب مبنيا مثل الفعل الماضي ، والمضارعة هي التي أوجبت له الإعراب. [2]

1-5 : الخلاف حول إعراب الأفعال الخمسة.

ذهب البصريون أن الفعل المضارع إذا اتصل بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة نحو : (يذهبان ، يذهبون ، تذهبان ،تذهبون ، تذهبين) هي عندهم الأفعال الخمسة . وترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها وهذا هو المعروف والمشهور بينهم . وخالفهم في ذلك الاخفش وتبعه المازني في إعراب هذه الأفعال جميعا و أقام رأيا أنّ هذه الأمثلة بحركات مقدرة في أخر الفعل ، وان ثبوت النون أو حذفها دليل على هذا المقدّر. وتعرب فعلا مضارعا مرفوعا بالضمة المقدرة لأنها من الأفعال الخمسة . [3]

---

[1] ينظر : ابن الانباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص252 ـ 253 ـ 254.

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص 128-129 .

[3] ينظر : المرجع نفسه، ص 33. 34

2. الخلاف في الحرف.

2-1 : الخلاف حول الألف والواو و الياء في التثنية والجمع.

ذهب جمهور البصريون إلا أن الواو و الألف والياء في التثنية والجمع هي حروف إعراب احتجوا في ذلك بقولهم : أنها حروف إعراب وليست بإعراب إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلام التي وضعت لتلك الدلالة ، فصارت بمنزلة التاء في كلمة (قائمة) و الألف في كلمة (حُبْلَى) وكما أن التاء و الألف حرفا إعراب في المثالين السابقين فكذلك هذه الحروف في هذا الخلاف . وخالفهم في ذلك قطرب الذي سلك مسلك الكوفيين ؛ أن الألف و الواو والياء في التثنية و الجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في حروف إعراب و دليله هو تغييرها كتغيّر الحركات نحو قولك : قام الزيدَان ، ورأيت الزْيدَينِ ومررت بالزيْدَينِ، وذهب الزَيدُون، ورأيت الزيدِين ومررت بالزَّيدِينَ فتتغير كتغير الحركات نحو: قام زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ وما أشبه ذلك. فلما تغير كتغير الحركات دلّ على أنها إعراب بمنزلة الحركات حيث أنَّ حركات الإعراب ـ أي الحركات التي أُعرب الاسم بها ـ التي تدل على الرفع الألف، والنصب والجر الياء في التثنية أما الجمع فيكون الرفع بالواو والنصب والجر بالياء. كما خالف كل من "الأخفش" و"المبرد" و"المازني" الجمهور برأيهم أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، بحجة أنها لو كانت إعرابا لما اختُلَّ معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من "دال" زيدٍ نحو: قام زيدْ ـ من غير حركة ـ فهي في الأخير تدل على الإعراب. أما "الجرمي" فيرى أن انقلاب هذه الحروف

هو الإعراب. أما "الزجاج" فيرى أن هذه الحروف زيدت على بناء المفرد في التثنية والجمع، فنزِّلاَ منزلة ما رُكب من الاسمين، نحو: (خمسة عشرة)وشاكلتها.[1]

2 ـ2: الخلاف حول جواز مجيئ واو العطف زائدة.

يرى جمهور البصريين أنّه لا يجوز مجيئ "واو العطف" زائدة، واحتجوا بذلك أنهم قالوا:« الواو في الأصل حرف وضع لمعنى؛ فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجرى على أصله. وخالفهم في ذلك كل من "الأخفش" و"المبرد" اللذين نحيا نحو الكوفيين الذين يرون جواز مجيئ واو العطف زائدة واستدلوا بقوله تعالى ﴿ حَتَى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ـ سورة الزمر الآية:73وقالوا: (الواو) هنا زائدة لأن التقدير فيه:(فُتحت أبوابها)، لأنه جواب لقوله تعالى: (حَتَى إِذَا جَاؤُوهَا).[2]

2ـ 3:الخلاف حول "حاشى" في الاستثناء، أفعل أم حرف.

ذهب جمهور النحاة البصريين إلى أنّ (حاشى) حرف جر نحو: نجح الطلاب حاشى محمدٍ. واحتجوا بأن قالوا إنه ليس بفعل وإنما هو حرف، لأنه لا يجوز دخول ما عليه؛ فلا يقال:(ما حاشى زيدًا) كما يقال(ما خلا زيدًا وما عادا عمرًا) ولو كان فعلا لجاز أن يقال(ما حاشى زيدًا). وخالفهم في ذلك "المبرد" إلى أنّه يكون فعلا ويكون حرفا ويجوز تصريفه، والتصريف من خصائص الأفعال. كما استدل بقوله تعالى: ﴿ حَاشَ لله ما هذا بَشَرا ﴾ [سورة يوسف الآية:31]. أكد فيه على أنَه فعل، ومنه أن لام الجر المتصلة بلفظ الجلالة (الله)وتتعلق به، و حرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف والحرف لا يتعلق بالحرف، واستدل كذلك على أنه فعل دخول الحذف والحذف

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ص33. 34. 35. 36.
[2] المرجع نفسه، ص456ـ 457.

إنما يكون في الفعل لا الحرف، لهذا قرأ اكثر القراء(حاش لله) بإسقاط الألف في آخر الفعل. وكذلك هو مكتوب في المصاحف.[1]

2- 4:الخلاف حول "الألف" و"الياء" في المثنى و"الواو" و"الياء" في جمع المذكر السالم.

حدث خلاف نحوي بين العالميين الجليلين "سيبويه" و"الأخفش" في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم. أقام سيبويه رأيا جعل فيه "الألف والياء في المثنى والواو والياء في الجمع حروف إعراب"[2] حيث يقول في كتابه: "إذا أثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأول منهما حرف المدّ واللين وهو حرف إعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفا، ولم يكن واو ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياء مفتوحة ما قبلها، ولم يُكسَر ليُفصل بين التثنية والجمع على حد التثنية ويكون في النصب كذلك"[3] ومثال ذلك قولك: هذان الرجلان ورأيت الرجلين ومررت بالرجلين. ويقول أيضا عن جمع المذكر: "وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منها حرف المدّ واللّين، والثانية نون وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب ، حال الأولى في التثنية، إلاّ أنها واو مضمومة ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة، وفرقوا بينها وبين نون الاثنين كما إن حر اللّين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيها"[4]، وذلك نحو قولك: المسَافرُون ورأيت المسافرِين ومررت بالمسافرين. نفى "أبو الحسن الأخفش" أن يكون "الألف" و"الياء" علامة إعراب للمثنى، وينفي أيضا أن تكون "الواو"

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ص278. 280.

[2] المرجع نفسه ،ص131.

[3] سيبويه ،الكتاب، تج: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1411،1. 1991،ج1،ص17.

[4] سيبويه ،الكتاب، ص18.

والياء" علامة إعراب الجمع المذكر بمعنى أن الضمة في حال الإفراد و"الواو" في حال الجمع علامة للرفع والفتحة و"الألف علامة للنصب والكسرة و"الياء" علامة للجر.[1]

من خلال هذا الخلاف الذي وقع بين" سيبويه والأخفش" ؛ يرى الأول أن الألف والياء في المثنى هي حروف إعراب ويرى الثاني أنها علامات إعراب وكذلك الحال في الجمع.

2ـ 5:الخلاف حول "لا" و"لات" العامل عمل "ليس".

ذهب جمهور البصريين إلى أن "لا و"لات" يعملان عمل "ليس"؛ حيث يرفعان المبتدأ اسما لهما وينصبان الخبر وهو ما ثبت ومعروف لدى الجمهور ولكن لهما ثلاثة شروط: " أن تدخل على النكرة والثاني أن يكون الاسم مقدما على الخبر والثالث أن لا يفصل بينهما وبين الاسم بغيره فنقول: لا رجل منطلقًا كما تقول: ليس زيدٌ منطلقًا"[2].وخالفهم في ذلك "الأخفش" بأنهما لا يعملان شيئا لأنهما حرفان وليسا فعلين، فإذا وقع بعدهما مرفوع فبالابتداء والخبر محذوف، وإذا وقع بعدهما منصوب فبإضمار فعل نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [سورة ص الآية 3.] وتقدير هذه الآية الكريمة ولا أرى حين مناص[3]

2ـ 6:الخلاف حول حكم "لولاي" و"لولاك".

ذهب البصريون إلى أنّ الياء والكاف في لولاي ولولاك في موضع الجرّ بـ "لولا" واحتجوا على ذلك أنّ الياء والكاف لا تكونان علامة رفع ولا يجوز أن يُتوهم أنّهما في موضع نصب لأنّ

---

[1] ينظر: أحمد إبراهيم سيد أحمد، من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش، دارا لطباعة المحمدية، القاهرة،ط1، 1408هـ - 1988م، ص131.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ادارة الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت،ج1،ص109.

[3] ينظر المرجع نفسه،ص109.

لولا حرف وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير في موضع نصب، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع جرّ. وخالفهم في ذلك "الأخفش" برأيه متبعا رأي الكوفيين واحتجوا بأنّ الياء والكاف المتصلتان بـ لولا في موضع رفع لأنّ الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامَه رفعٌ بها على مذهب الكوفيين. مثل قولك: (لولا المطرُ)؛ فـ(المطرُ)في موضع رفع، ولمّا عوضت بالياء أو الكاف صار الأولى أن تكون مقامه أي الرفع، لأنّ الاسم الظاهر (المطر) في موضع الرفع.[1]

2ـ 7: الخلاف حول جواز قول "لولاي" و"لولاك".

يرى جمهور البصريين أنه يجوز أن يقال "لولاي" و"لولاك" نحو: (لولاك لما جئت). وخالفهم في ذلك "أبو العباس المبرد" إلى أنّه لا يجوز أن يقال "لولاي" و"لولاك" بل يجب أن يقال: (لولا أنا) و(لولا أنت)؛ تحذف الياء وتعوض بالضمير المنفصل كما جاء في التنزيل قوله تعلى: ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة سبأ الآية31].[2]

2ـ 8: الخلاف حول الحروف الناصبة للفعل المستقبل:

ذهب البصريون النحاة إلى أنّ كلا من "أن" و"لن" و"إذن" و"كي" تعمل على نصب الفعل لأنّ "أن" الخفيفة تشبه "أنّ" الثقيلة النّاصبة للاسم فكذلك "أنْ" هذه يجب أن تنصب الفعل، و"لن" و"إذن" و"كي" حملت على "أنْ" وذلك لأنّها تشبهها، ووجه الشبه بينهم أنّ "أنْ" خاصة بالفعل المضارع الذي يفيد المستقبل نحو قولك: (يجب أنْ تعالجَ) هذه الحروف تخصّ الفعل المضارع للاستقبال، فلمّا اشتركت في هذا العمل حملت عليها. وخالفهم في ذلك "الخليل بن أحمد الفراهيدي"

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص687 _ 689.
[2] ينظر: المرجع نفسه، ص687.

أنّه لا ينصب من الأفعال إلا بـ"أنْ" مظهرة ومقدّرة بحيث تكون "أنْ" مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، كقولك: (أنْ تفعل كذا خير لك) (فعلك كذا خير لك).[1]

2ـ 9: الخلاف حول "لن" الناصبة.

اختلف كل من "سيبويه" و"الخليل" في ناصب الفعل "لن" حيث يرى "الخليل" أنّها مركبة من (لا، أنْ) فحذفوا "الألف" من (لا) و"الهمزة" من(لنْ) لكثرة الاستعمال فصارت "لنْ". ويرى في المقابل "سيبويه" أنّها ليست مركبة من لفظتين ودليله في ذلك أنّ "أنْ" لا يعمل فيما قبله أمّا "لن" فيعمل مثل:(أما زيدًا فلن أضرب).[2]

2ـ 10: الخلاف حول حرف الشرط.

اختلف نحاة البصرة فيما بينهم حول عمل حرف الشرط؛ فذهب أغلبهم إلى أنّ العامل في الفعل وجوابه إنما بحرف الشرط مثل:(إنْ تجتهد تنجح)، فحرف الشرط "إنْ" عمل في فعل الشرط (تجتهد) وفي جواب الشرط (تنجح) فكما وجب أن يعمل في فعل الشرط فكذلك وجب أن يعمل في جواب الشرط. وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط، ودليلهم في ذلك أنّه لا ينفك أحدهما عن صاحبه، فما اقتضيا معا وجب أن يعملا فيه معا مثل الابتداء والمبتدأ أنهما يعملان في الخبر، فكذلك هنا. وذهب آخرون إلى حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، واحتجوا في ذلك بأنّ حرف الشرط حرف جازم، والحروف الجازمة ضعفة فلا تعمل في معمولين فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل. وخالفهم في ذلك "أبو عثمان المازني" إلى أنّه مبني على الوقف حيث وضح في هذا الشأن أنّ الفعل

[1] ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص328.

[2] المرجع نفسه، ص323.

المضارع إنّما أعرب بوقوعه موقع الاسم، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم لأنه ليس من مواضعه؛ فوجب أن يكون مبنيا على أصله وكذلك فعل الشرط.[1]

2ـ 11: الخلاف حول التعريف بـ "الألف واللام".

اختلف كل من "سيبويه" مع "الخليل" في تعريف النكرة المبهة نحو: الرجل، الغلام... فقال "الخليل أنّه يعرف بالألف واللام معا. فخالفه "سيبويه" برأيه أنّه يعرف بـ اللام وحدها، والألف إنّما زيدت، لأنّ اللام لمّا وضعت للتعريف وكانت ساكنة أدخلوا عليها الهمزة لئلا يبتدأ بالساكن.[2]

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص607_ 608 _ 609.

[2] ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص344_345.

خاتمة

إنّ النحو في أساسه بصري النشأة والتطور، ومنها انتشر ليجوب مختلف الأمصار بفضل علماء جعلوه دأبهم. بيد أنّ هذا العلم اتسع ونما نموا باهرا بسبب الخلاف وتضارب الرأي وتضاد زوايا النّظر، ولا يعني هذا الخلاف بطلان النحو وغياب العلمية، بل مسّ الفروع و المسائل التي اجتهد في تبريرها عقليا، وباعتبار العقل متفاوتا من إنسان لآخر حدث هذا التفاوت في وجهات النظر ليحتمي كل مفكر إلى حصن فكرته ورأيه ، وغالبا أنّ كلا من المتخالفين مصيبون في رأيهم وإنّما شأن الخلاف راجع كما سبق وقلنا إلى زاوية النظر بشكل أو بآخر. وبعد دراستنا لهذا الموضوع نخلص كالآتي:

- إنّ أبرز الخلافات النحوية التي ظهرت في مدرسة البصرة كانت أغلبها تدور حول أقسام ثلاثة وهي أنواع الكلم العربي (الاسم والفعل والحرف) فكان أكثر خلافهم في الاسم ثم الحرف وبعدهما بصفة أقل في الفعل، وهذه الخلافات مست الفروع بصفة خاصة دون الأصول بصفة عامة كالعامل والمعمول.
- أما الاسم: فكانت الخلافات فيه أغلبها كالآتي: الخلاف حول الناصب، الخلاف حول الرافع ،والخلاف حول الخافض.
- أمّا الحرف: وكانت طبيعة الخلاف في فيه غالبا حول؛ أمبنية هي أم معربة، وحول إعرابها. أو يكون الخلاف حول كونها زائدة وغير عاملة أو عاملة.
- أمّا في الفعل: فقد جمعنا خمس خلافات حوله فكانت طبيعتها كالآتي؛ حول العامليته في غيره، أو حول قضية التقديم و التأخير عنه، أو حول الموقعية، أو في المضارع حول بنائه وإعرابه.
- إنّ النحاة كانوا متفقين في النظريات والأصول التي يقوم عليها النحو وطريقة النظر إلى اللغة، ولكنّهم اختلفوا في تطبيق النظريات وكذلك في النظر إلى أصول النحو.

- من خلال الخلافات السابقة يظهر أبو الحسن الأخفش أكثر من خالف الجمهور النحاة البصريين. في حين نجد غياب جماعة كبيرة من النحاة على غرار أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي ابن سلامة الجمحي واليزيدي والأصمعي وغيرهم...، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدل على مساندتهم لرأي الجمهور يقولون بقوله ويعترضون باعتراضه وإلا لدرسنا خلافاتهم كما درسنا خلافات الأخفش وسيبويه وغيرهما. وقد برزت قوة النحاة الشخصية التي نلمسها تارة في إبداء الرأي وتارة في مخالفة غيرهم حتى شيوخهم كسيبويه مع الخليل، فنقول أنهم لم يكتفوا بما وجدوا عليه غيرهم بل حاولوا إبداء لمستهم العلمية والانتاجية.

ويجدر الإشارة من خلال موضوعنا إلى أنّه:

- لا يوجد في الكتب حسب ما اطلعنا عليه تعريف صريح واضح للخلاف النحوي.
- المدرسة كلمة حديثة النّشأ والاستعمال، لم تكن مستعملة عند العرب قديما وإنّما شاع كلمة مذهب، ويرجعها الباحثون إلى أنّ الغربيين هم الذين اصطلحوها على المناهج الفكرية وأخذها عنهم العرب متأثّرين.
- إنّ النحو الذي شاع وذاع صيته إلى يوم الناس هذا هو النحو البصري، فجميع ما يتعلق بالمصطلحات والأصول النحوية وردت عنهم.
- إنّ الخلافات أظهرت العلماء إظهارا لتفاوت بعظهم على بعض في المسائل النحوية.
- بسبب الخلاف النحوي بين علماء المدرسة الواحدة أثرى اللغة ونحوها، وانبثق عنهم مدارس أخرى، وقويت به الهمم وقوي البحث وطلب العلم، بغية الانتصار للخلافات وكثرت الأتباع من جهة، ورغبة في العلم والتعلم والاجتهاد من جهة أخرى.

ونوصي حول موضوعنا الذي قمنا بالبحث فيه أنّه:

لا تتوقف الخلافات في هذه المدرسة في حدود ما جمعناه، بل يجدر الإشارة إلى أنّه هناك خلافات أخرى يجدر البحث فيها وجمعها وإضافتها إلى ما جمعناه.

وكذلك هذه الخلافات لم نخضعها للنقاش والفصل والترجيح، وكان من الأحسن الفصل في خلافات النحاة إن أمكن ذلك، وإن كانوا كلهم مصيبين إلى حدّ ما ولكن يبقى الراجح والمرجوح.

وفي ختام هذا البحث نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع وفي منهجه وكذا في عملنا.

المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم رواية حفص.

قائمة المصادر:

1. ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين:

- أسرار العربية، تح :محمد مهجة البيطار، مطبوعات دار المجمع العلمي العربي، دمشق، دط.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، دار الفكر،ج1.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء تح :محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة،1418هـ_ 1998م.

2. ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط3، 1419هـ- 1999م.

3. ابن يعيش موفق الدّين، شرح المفصل، ادارة الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت،ج1.

4. أبو الطيب عبد الواحد، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة، مصر ومطبعتها، د ط، القاهرة، د ت.

5. الجرجاني الشريف، التعريفات، دار الفضيلة، 2010،(مخطوط).

6. الزمخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي، أساس البلاغة، المطبعة الوهبية، ط1، 1299هـ -1833م، ج2، ص 283، مادة (نحو).

7. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ،الكتاب، تج: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1411،1. 1991،ج1.

8. **السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان**، أخبار النحويين البصرين، تح: طه محمد الزين، محمد عبد المنعم خفاجي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده، مصر، طَ1، 1374هـ - 1955م.
9. **الكفوي أبو البقاء أيوب موسى الحسيني** ، الكليات، تح: عدنان درويش – مصطفى المصري، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط2، 1419هـ - 1998م.
10. **مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 1425هـ - 2004م، مادة (نحا).

قائمة المراجع:

1. **الأصفهاني الراغب**، المفردات في غريب القرآن، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت لبنان، د ت.
2. **الأفغاني سعيد**، من تاريخ النحو، دار الفكر، د ط، د ت.
3. **بدور بنت عبد الله المطوع**، الخلاف والاختلاف ضبط المراد وتحديد المآل، دراسة تأصيلية نقدية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، مصر، ع 5، ج4.
4. **الحديثي خديجة**، المراس النّحوية، دار الأمل، الأردن ط3، 1422هـ - 2001م.
5. **الحموي ياقوت شهاب الدّين**، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، د ط ، ج1، 1397هـ - 1977م.
6. **خضر موسى محمد محمود**، النحو والنحاة، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1423هـ - 2003م.

7. **الخُضَري محمد**، حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، لبنان، ط1، 1424هـ – 2003م ج1.

8. **الراجحي عبده**، دروس في المذاهب النّحوية، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1970م

9. **الزبيدي مرتضى**، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1984م.

10. **زيدان جرجي حبيب**، تاريخ آداب اللغة العربية، ص 259 عبد الرحمن السيّد، مدرسة البصرة النّحوية

11. **السامرائي إبراهيم**، المدارس النّحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمّان، ط1، 1987.

12. **السيد أحمد إبراهيم أحمد**، من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1408هـ_1988م.

13. **السيد رزق الطويل**، الخلاف بين النّحويين، الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1405 هـ – 1985م.

14. **السيد صبري إبراهيم**، مدارس نحوية ولغوية عربية وغربية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1432هـ– 2011م.

15. **السيد عبد الرحمان**، مدرسة البصرة النّحوية نشأتها وتطورها، دار المعارف، مصر، ط1، د ت، ص 23–27، وجرجي زيدان، تاريخ أداب اللغة العربية، هنداوي، د ط، 2012

16. **الشهري علي محمد أحمد** ، الخلاف النحوي في المقتصد، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستر في اللغة العربية وآدابها، تخصص النحو والصرف، جامعة أم القرى، مكة، سنة المناقشة 1420 هـ .

17. **شوقي ضيف**، المدارس النّحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، د ت.

18. **الطنطاوي محمد**، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت.

19. **عبد النبي محمد مصطفى هيبة جعفر**، اختلاف النحاة ثماره وآثاره في الدرس النحوي، رسالة ماجستير في اللغة العربية، قسم النحو والصرف واللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، 1430هـ - 1431هـ / 2009-2010م.

20. **مختار أحمد عمر**، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م.

21. **المخزومي مهدي**، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، مصر، ط2، 1377هـ- 1908م.

22. **معلوف لويس**، المنجد في اللغة والادب والعلوم، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط19، 1956.

الفهرس

مقدمة.....	أ/ب/ج
مدخل.....	5
الفصل الأول: معالجة المفاهيم.	
المبحث الأول: مفهوم الخلاف.....	12
1. المفهوم اللغوي للخلاف.....	12
2. المفهوم الاصطلاحي للخلاف.....	13
3. ظاهرة الخلاف النحوي وأسبابها.....	16
المبحث الثاني: مفهوم المدرسة النّحوية.....	20
1. المفهوم اللغوي للمدرسة.....	20
2. المفهوم الاصطلاحي للمدرسة.....	21
3. المدرسة النحوية.....	23

المبحث الثالث المدرسة النحوية البصري.....	25
1. مدينة البصرة.....	25
2. النحو بصري.....	26
3. منهج مدرسة البصرة.....	28
4. أعلام المدرسة البصرية النحوية وروادها.....	30
الفصل الثاني: الخلاف النحوي في مدرسة البصرة.	
المبحث الأول: الخلاف في الاسم.....	41
المبحث الثاني: الخلاف في الفعل والحرف.....	52
1. الخلاف في الفعل.....	52
2. الخلاف في الحرف.....	55
خاتمة.....	63
قائمة المصادر والمراجع.....	67
الفهرس.....	73